

کاشی روڈ کوئٹہ
مکتبہ الحیدریہ
839817
البہتمام: جان محمد بستی

مرآة المباحث أصول الشاشي مع حاشية احسن الحواشي

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢	في ترجمة المحشى	٢٩	عبارة النص وإشارته	٥٢	كون ثم للتراخي	١٣٣	نقياس
٥	كون اصول الفقه اربعة	٣٠	نون لالة النعم وعم الحكم الخ	٥٤	وضع بل لتد اراء الغلط	١٥	كون شروط نقياس خمسة
٦	العام والخاص	٣١	المقتضى	٥٨	كون لكن للاستدراك	١٤	مرفيع استياس شرعى
٤	تقسيم العام الى القسمين	٣٢	كون القبول كنافي باب البيع	٥٩	كون او لاحد المذكورين	١١	علة المعلومة بكتاب السنة
٨	عموم كلمة ما	٣٣	الامر	٦٠	كون او بمعنى حتى	٩٠	علة المستفيدة بالايجاع
٩	العام المخصوص من البعض	٣٣	تحقيق موجب الامر	٦١	افادة حتى معنى المغاية	٩١	علة المعلومة بالرأى الخ
١٠	المطلق اذا لم يكن العمل به الخ	٣٥	في ان الامر لا يقتضى التكرار	٦٢	وضع الى لانتهاه الغاية	٩٢	توجيه الاسئلة على القياس
١١	جواز التوضي لاء الزعفران	٣٦	تكرار العبادات بتكرار اسبابها	٦٣	كون على الالتزام وفي لظنرت	٩٣	القول بوجود العلة
١٢	المشتركة المؤول	٣٤	المطلق والمقيد	٦٦	وضع الباء للالصاق	٩٣	القلب
١٣	الحقيقة والمجاز	٣٩	احد نوعي الماصوربه	٦٤	بيان التقرير والتفسير	٩٥	العكس في افساد الوضع والنقض
١٢	تقسيم الحقيقة الى ثلاثة اقسام	٤٠	كون المأمورة في حق المحسن نوعين	٦١	بيان التغير	٩٦	الفرق بين السبب والعلة
١٤	كون المجاز خلفا عن الحقيقة	٤١	كون الواجب بالامر نوعين	٤٠	كون الاستثناء من بيان التغير	٩٤	كون السبب في معنى العلة
١٨	تعريف طريق الاستعارة	٤٢	الاداء القاصر	٤١	بيان الضرورة والحال	٩٩	تعلق الاحكام باسبابها
١٩	تفريع الاحكام في قسمي الاستعارة	٤٣	القضاء ونوعيه	٤٢	بيان العطف	١٠٢	كون المواضع اربعة
٢٠	الصريح والكناية	٤٦	النهي	٤٣	السنة	١٠٣	بيان معنى الفرض
٢١	انظام النقل للمفسر المحكم	٤٨	النهي عن الافعال المحسية	٤٣	ايجاز المتواتر العلم القطع	١٠٣	بيان العزيمة
٢٢	وجوب العمل بحكم انظام النص	٤٩	طريق معرفة المراد بالنصوص	٤٥	تقسيم الراوى	١٠٥	بيان الرخصة
٢٣	ترجيح المفسر على النص	٥٠	امثلة معروفة المراد بالنصوص	٤٦	شرط العمل بخبر الواحد	١٠٤	كلامه في بلاد الان
٢٣	الحفي والمشكل والمجمل	٥١	كون النفي ناقضا للوضوء	٤٤	تراء العمل بخبر واحد	١٠٤	حاشية
٢٤	ما يترك به الحقيقة	٥٢	التسكات للضعيفة	٤١	الاجماع	١٠٤	حاشية
٢٦	ترك الحقيقة بدلالة في الخ	٥٣	حروف المعاني	٤٩	كون الاجماع على اربعة اقسام	١٠٤	حاشية
٢٤	ترك الحقيقة بدلالة من قبل الخ	٥٣	كون الواو للجمع والفاء للتعقيب	٨٠	عدم القائل بالفصل	١٠٤	حاشية
٢٨	ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام	٥٥	استعمال الفاء لبيان العلة	٨١	بيان الواجب على المجتهد	١٠٤	حاشية

تم فهرس
الكتاب

٢
بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المحشى العلامة فيض الخا ص العام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارباب الفضل محسب الاقران اعلم علماء الزمان مولانا الحافظ محمد بركت الله
سما الله ابقاه ابن الحق الجليل الملقب بالنيل مولانا الحافظ محمد جمال الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين
بكالعلوم والحجاء مولانا المفتي محمد نعمت الله بن سيد الفضل سيد العرفاء الذي هو اية من ايات الله مولانا المفتي
محمد نور الله بن وارث العلوم الخفي والجليل مولانا المفتي محمد ولي الاخ المشهور في الزمان الملا محمد حسن بن ناصر الويتي
الملا القاضي غلام مصطفى بن الفاضل الامام الملا محمد اسعد الكبرياء سلطان المحققين برهان المدققين
الملا محمد قطب الدين الشهيد السها لوى نسب الى سبها في الكسرة المتوفى سنة ثلث ومائة والعشرين مولانا
عبد الحليم بن مولانا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولانا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد للاهورى مولانا
مناشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ محمد المدين بن الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصارى كاهن
ابن مولانا اسمعيل بن مولانا اسحق بن مولانا داود بن مولانا عزيز الدين بن مولانا جمال الدين ابن خواجه دوست محمد
ابن خواجه غياث الدين بن خواجه مغز الدين بن خواجه جليل الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين
ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمد بن ايوب بن جابر بن
مقري الباري عبد الله الانصارى بن ابي منصور محمد بن ابي علي بن محمد بن احمد بن علي بن حفر بن منصور بن
سيدنا ابي ايوب الانصارى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا نسب من جهة الاب وامام من جهة الام فهو ابن
بنت الفاضل الكامل العالم العامل مولانا محمد عظيم الله بن صاحب العلم والحجاء مولانا المفتي محمد حفيظ الله بن
زبداء العرفاء في عصر عظماء العلماء وفي عصر مولانا حبيب الله بن مولانا محمد الله بن مولانا احمد عبد الحق بن الملا
محمد سعيد اوسط ابنا مولانا قطب الدين الشهيد في اخر ولادته في شعبان سنة ١٢٩٦ م وتسعين بعد الف
والثنتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والنعمة في الوطن المشتمل بكنوة بفتح اللام وسكون الكاف في فتح النون
واخره واوسكنته بلدة عظيم من بلاد الهند وافلتح القرآن عنده من فضل من الله ذي الجود والحجاء عمه الملا
محمد فضل الله رحمة الله ومن المجتهدين اعلماء تباركوا وبقينا شريعتهم في قراءة القرآن فحتمه وقرا بعض الكتب الهندية
شريعة في تحصيل الانكليزية على وفق عادة ابناء عصره وقد كان عمه المذكور يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولولا بليقت
احد الى قوله وما عمل عليه لكونه ضروريا للعيشة الدنيوية فاذا رتب عيناه وذهي بصرها فعا لجت الاطباء وعجزوا
وتيقنوا انه قد زال بصرها فلا يعود ولا يفع للداء فانكر وعالجه فقال عمه المذكور لا يبر ان تترك اللسان الانكليزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبرأ ان شاء الله تعالى قبل ان يترك فتشاه الله تعالى بكرمه ومنه وفضل فاشتغل في حفظ القرآن ختمه في اربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهمامة مولانا محمد اقصام الله رحمة الله وبعضها على اخيه الكبري المقام الجليل لا فخر الذي لا تعد مناقبه كما تحصر استاذي وابي مولانا محمد عظم الله مدخله وبعضه على اخيه عالم العلوم العربية واقف الاسرار الالهية الحافظ الحاج الشيخ محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجلي واشتغل في التغزل لفارس عند خواجه عزيز الدين المكنوي وفي التغزل الهندية عند مولانا محمد انعام الله بن العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا ولي الله رحمته الفريسي محلي ثم عند الشيخ امير احمد المينائي المكنوي وقد اعطاه الله فهما لطيفا وعقلا سليما خصوصا في علم الادب فرتب ديوانين في الهندية وتلمذ عليه التغزل كثير من الرجال فلما توجه الى تصنيف التاليف احرق ديوانيه وعرض عنه لانه يرى للعلماء ولانه جاء منعه الحد يث لما فيه من الكذب والمجاء في القرآن والشعراء يتبعهم الغاؤون في علم العلوم العربية لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المديسة النظامية الواقعة في العلم والعمل فترك محله ايضا تلمذ عليه العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى وبابح على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤوف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم وواقعة البيعة انه التمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة فلجاب بان كفالك خلوص قلبك ولا حاجتك الى البيعة فكلت بعد زمان ارتحل مولانا الملاح من هذا الدار الى الاخرة فراه الملا في المنام بعد ان كان ذهب لحديثه مولانا انوار الحق ليحضر في عرس احد من الكاكر في اوى الباب مغلقا والناس مجمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فرأى الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس المسج حذاء المقبرة فذهبي سلم عليه فصحك واعطاه ظرفا ملوا من الحلوى فاحذ الملا وذهب الى المقبرة واكلمه فاذن انقبة عن المنام ووجد نفسه مقامة فلما اصبح كتب الرؤيا الى بنه الاصغر قد كان ابناهما في المدينة المنورة فاجاب بالمراد منه المبيعة في سلسلته الى ان فلا اعلم كيف يكون هذا واني قد سئلت بابا المبيعة فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا محمد عبد الرؤوف انه وضعف المعدة فذهب الى بانة اقام هناك وذهب الملا لاعتياده فقال للملا للبيعة على يده فبايع الملا ورجال اخرون على يد وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادرية والمجشمية والسهروردية والمصافحة وله اسنيد كثيرة منه كالاوائل المسلسلات كلها مذكورة في الباقيات الصالحة لا زال مفيدا مفيضا راعيا الى نشر المعارف الربانية والفيوض الرحمانية فبعد انتقال مرشد ابي للملا في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول لم لا تذهب للحج فقال استطيع ان اذهب فقال ذهب اذهب عن اجمير وقل قول هذا الملا عبد الباري سلمه فلما ذكر له الرؤيا فقال المراجعة تجد يد البيعة في السلسلة القادرية واجازة السلسلة المجشمية فجد الملا البيعة على يد وحصل منه اجازة تامة ومع ذلك لم يخذ البيعة لاحد من الناس لاجتنابا

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمية المعروف بقطبى التعليق الأسعد
 على حاشية السيد ورفح الاشتباه عن شرح السلم لحمد الله وتحقيقه لأنقن على شرح السلم ملاحسن
 وأصعاد الفهوم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبذى وتثوير الصباح على مراحل الأرواح
 والترتيب القيومى على شرح الجامى وحل الطالب على الكافية لابن الحاجب إرشاد الطلاب على اخوان الصفا
 وأزالة الغشا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى شرح الحسامى وخلعت حمانى فى احوال الشيخ الجليلانى
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين وأنوار الأتقياء ترجمة تذكرة الأولياء ومراة الواغطين ترجمة الناصحين
 ومنية الراغبين ترجمة غنية الطالبين وأنوار الهداية ترجمة شرح البوقاية والتعليق المنعوت
 على مسلم الثبوت وأحسن الحواشى على اصول الشاشى والزواهر العمد ترجمة جواهر الخمسة وترجمة
 فصوص الحكم ورسالة فى ولادة النبی م ورسالة فى احوال الخلفاء الراشدين وله حواش عديدة
 على أكثر الكتب منها بنج كنج والزبدة والزنجاني وصرف مير والضريرى والكبرى والتهدية شرح الهدى
 ومختصر الميزان وأيساغوجى وقال اقول وغنية المستقى والقدرى وشرح الاسباب والعلامات
 ومختصر المعانى ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول الكبرى وحاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفاً للاطوار أكثرها طبع مرة بعد اخرى وتصانيفه الدالة على بجر علمه وله تقاريط على أكثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عددهم تزوج اولابنت الشيخ فدا حسين الصد يقى من شيوخه لكنوا
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٢ هـ فماتت بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٣ هـ فبعد وفاته تزوج بنت
 القاضى محمد حسن السهاوى الانصارى ونسبه يتصل من نسب الملا بعد الشهيد السهاوى وله
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلم الله وحفظه عن كل ما يوجب الآف والآله ورزقه الله
 علماً نافعاً وفهماً كاملاً ويكون مثل اجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر
 ما بعدهم اللهم آمين ثم امين وله اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملابسة
 وما كره والاجتناب عن لباس الشهرة والرؤيا الصادقة وعدم اضاءة الزمان فى الملاهى
 والتواضع للمتواضعين وخدمة الاعزة وغير ذلك وقد
 اقتضت الكلام لضيق المقام فى توصيفه مع ذلك
 قد طالع ما حرت فى شأنه قليل مما هو فى ذاته

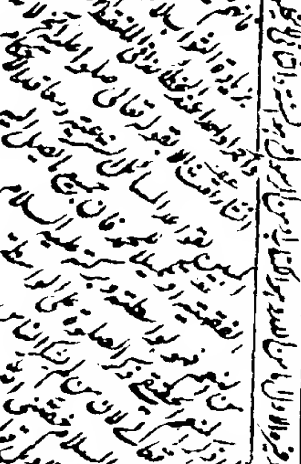
حرره احقر عبد الله محمد عزة الله عفا الله الصا اللكنوا الفرنگى محلى سنة ذنوب الخفى والجلد

[illegible]

من ان من عرف الكتاب كان له نصيب من الثواب
فان من اتى به في العام فله نصيب من الثواب
فان من اتى به في العام فله نصيب من الثواب

بَارِي الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الكتاب



عن الصادق عليه السلام

[illegible]

من السالكين والدارين والصالحين
والصالحين والدارين والسالكين

الاختصاص في هذه الأصول الى الفقه بخبر الامام عليه السلام

[illegible]

الأصل الأول

بحث
تقسيم العام الى
قسمين

[illegible]

[illegible]

اذا مكن العمل بإطلاقه فالزيادة عليه ^ممُخْتَارٌ وَاحِدٌ وَالْقِيَاسُ

لا يجوز مثله في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم فالما موربه هو غسل
 أى الملقح من كثر لفظ لغسل فى قوله تعالى ١٢
 فى الآية ١٢

عن قيد الزينة والترتيب التسمية ١٢
اي افضل ١٣
شروط ١٤
شروط ١٥
شروط ١٦
شروط ١٧
شروط ١٨
شروط ١٩
شروط ٢٠
شروط ٢١
شروط ٢٢
شروط ٢٣
شروط ٢٤
شروط ٢٥
شروط ٢٦
شروط ٢٧
شروط ٢٨
شروط ٢٩
شروط ٣٠
شروط ٣١
شروط ٣٢
شروط ٣٣
شروط ٣٤
شروط ٣٥
شروط ٣٦
شروط ٣٧
شروط ٣٨
شروط ٣٩
شروط ٤٠
شروط ٤١
شروط ٤٢
شروط ٤٣
شروط ٤٤
شروط ٤٥
شروط ٤٦
شروط ٤٧
شروط ٤٨
شروط ٤٩
شروط ٥٠
شروط ٥١
شروط ٥٢
شروط ٥٣
شروط ٥٤
شروط ٥٥
شروط ٥٦
شروط ٥٧
شروط ٥٨
شروط ٥٩
شروط ٦٠
شروط ٦١
شروط ٦٢
شروط ٦٣
شروط ٦٤
شروط ٦٥
شروط ٦٦
شروط ٦٧
شروط ٦٨
شروط ٦٩
شروط ٧٠
شروط ٧١
شروط ٧٢
شروط ٧٣
شروط ٧٤
شروط ٧٥
شروط ٧٦
شروط ٧٧
شروط ٧٨
شروط ٧٩
شروط ٨٠
شروط ٨١
شروط ٨٢
شروط ٨٣
شروط ٨٤
شروط ٨٥
شروط ٨٦
شروط ٨٧
شروط ٨٨
شروط ٨٩
شروط ٩٠
شروط ٩١
شروط ٩٢
شروط ٩٣
شروط ٩٤
شروط ٩٥
شروط ٩٦
شروط ٩٧
شروط ٩٨
شروط ٩٩
شروط ١٠٠

الْبَطْلَانُ فُضُّ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالنَّسَبِ سُنَّةٌ مُحْكَمَةٌ الْخَيْرُ وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ

لَعَالَى الرَّائِيَةِ وَالرَّائِي فَاجِلِدْ وَأَهْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَائَةٌ جَلِيَّةٌ إِنْ أَلَكْتَ

دہوا لفظی عن بیتہ الی موضع آخر ۱۲

لا يتغير به حكم الكتاب فيكون المجلد حدًا شرعيًا بحكم الكتاب

والغريب مسرعا سياسة جملها خبر ولد لك قوله نعم وليطوعه
يكون ١٣ مفوضا الى رأي الامام ١٢ فاذنوا لفقهاء ثلاثه الى ان يشاروا في كل الفقه الزاوية

ای کعبه زاد شرف ۱۲ ساله
ای حکیم و جوب ۱۲
ای معتمد و مولود و ان حوکه ۱۲

بأن يكون مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب والوضوء واجباً بحكم

الحبر في جوار نقصان اللدم ببرك الوضوء الواجب بالدم

1221

الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود

سابقه
عقود زنا
بعد از آن
است از این
فایده
عام ای
الان المذكور
التغريب على
كفاية
تقضى كفاية

بجاء المطلق
إذا أمكن العمل به لا يجوز
الزيادة عليه

[illegible]

في سمي الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر
 على وجه لا يغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع وضابحكم الكتاب
 والتعديل واجبا بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجوز التوضي بماء الزعفران
 وكل ماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان قيد الأضافة
 ما زال عنه اسم الماء بل قتره فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيد لهذا المطلق وبه يخرج
 حكم ماء الزعفران والصبابون والأشنان وأمثاله وخبر عن هذا
 القضية الماء النجس بقوله تعالى ولكن تريد لي طهرا من النجس
 الطهارة وبهذه الإشارة علم أن الحدث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بدون وجود الحدث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه المظاهر إذا جمعت أمرأة في خلال الأطعام استأنف
 الأطعام لأن الكتاب يطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على إطلاقه والمقيد
 على تقييده وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار واليمين

بحث
 جواز التوضي بماء الزعفران
 وأمثاله

في سمي الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر
 على وجه لا يغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع وضابحكم الكتاب
 والتعديل واجبا بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجوز التوضي بماء الزعفران
 وكل ماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان قيد الأضافة
 ما زال عنه اسم الماء بل قتره فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيد لهذا المطلق وبه يخرج
 حكم ماء الزعفران والصبابون والأشنان وأمثاله وخبر عن هذا
 القضية الماء النجس بقوله تعالى ولكن تريد لي طهرا من النجس
 الطهارة وبهذه الإشارة علم أن الحدث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بدون وجود الحدث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه المظاهر إذا جمعت أمرأة في خلال الأطعام استأنف
 الأطعام لأن الكتاب يطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على إطلاقه والمقيد
 على تقييده وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار واليمين

في سمي الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر
 على وجه لا يغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع وضابحكم الكتاب
 والتعديل واجبا بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجوز التوضي بماء الزعفران
 وكل ماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه لأن شرط المصير إلى
 التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان قيد الأضافة
 ما زال عنه اسم الماء بل قتره فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
 شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيد لهذا المطلق وبه يخرج
 حكم ماء الزعفران والصبابون والأشنان وأمثاله وخبر عن هذا
 القضية الماء النجس بقوله تعالى ولكن تريد لي طهرا من النجس
 الطهارة وبهذه الإشارة علم أن الحدث شرط لوجوب الوضوء
 فان تحصيل الطهارة بدون وجود الحدث محال قال أبو حنيفة
 رضي الله عنه المظاهر إذا جمعت أمرأة في خلال الأطعام استأنف
 الأطعام لأن الكتاب يطلق في حق الأطعام فلا يزداد عليه شرط عدم
 المسيس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على إطلاقه والمقيد
 على تقييده وكذلك قلنا الرقبة في كفارة الظهار واليمين

[illegible]

سقط اعتبار ارادة غيره ولهذا اجمع العلماء رحمهم الله تعالى
 على ان لفظ القروء المذكور في كتاب الله تعالى محمول ^{للمعنى} اما على المحيض
 كما هو مذهبهنا ^{اي الغنية} او على الطهر كما هو مذهب الشافعي ^{قوله لا يرد} وقال محمد
 اذا اوصى بموالي بنى فلان ولبنى فلان موالى من اولى موالى من اسفل
 فمات بطلت الوصية في حق الفريقين لاستحالة اجمع بينهما وعدم الرجحان
 وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت على مثلى لا يكون مظاهرا لان
 اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يترجم جهة المحمة ^{اي ان كرمه على مثل الى} الى المحمة
 وعلى هذا قلنا لا يجب النظر في جزاء الصيد لقوله تعالى فجاءه قاتل
 قتل من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة
 وقد اريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمام والعصفور ونحوهما
 بالاتفاق فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمشارك اصله فيقط
 اعتبار الصورة لاستحالة اجمع ثم اذا ترجم بعض وجوه المشترك بغير اللفظ
 يصير مؤولا وحكم المؤول وجوب العكس به مع احتمال الخطاء ومثله
 في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البكاه وذلك
 بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الاقراء

فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمشارك اصله فيقط
 اعتبار الصورة لاستحالة اجمع ثم اذا ترجم بعض وجوه المشترك بغير اللفظ
 يصير مؤولا وحكم المؤول وجوب العكس به مع احتمال الخطاء ومثله
 في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البكاه وذلك
 بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الاقراء

المشترك
 المؤول

فان قيل من اوصى بموالي بنى فلان ولبنى فلان موالى من اولى موالى من اسفل
 فمات بطلت الوصية في حق الفريقين لاستحالة اجمع بينهما وعدم الرجحان
 وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت على مثلى لا يكون مظاهرا لان
 اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يترجم جهة المحمة الى المحمة
 وعلى هذا قلنا لا يجب النظر في جزاء الصيد لقوله تعالى فجاءه قاتل
 قتل من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة
 وقد اريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمام والعصفور ونحوهما
 بالاتفاق فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمشارك اصله فيقط
 اعتبار الصورة لاستحالة اجمع ثم اذا ترجم بعض وجوه المشترك بغير اللفظ
 يصير مؤولا وحكم المؤول وجوب العكس به مع احتمال الخطاء ومثله
 في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البكاه وذلك
 بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الاقراء

فان قيل من اوصى بموالي بنى فلان ولبنى فلان موالى من اولى موالى من اسفل
 فمات بطلت الوصية في حق الفريقين لاستحالة اجمع بينهما وعدم الرجحان
 وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت على مثلى لا يكون مظاهرا لان
 اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يترجم جهة المحمة الى المحمة
 وعلى هذا قلنا لا يجب النظر في جزاء الصيد لقوله تعالى فجاءه قاتل
 قتل من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة
 وقد اريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمام والعصفور ونحوهما
 بالاتفاق فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمشارك اصله فيقط
 اعتبار الصورة لاستحالة اجمع ثم اذا ترجم بعض وجوه المشترك بغير اللفظ
 يصير مؤولا وحكم المؤول وجوب العكس به مع احتمال الخطاء ومثله
 في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البكاه وذلك
 بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الاقراء

جميع من شيسر
 فهاذ قال جهمان
 القوية الصارفة عن الحسنى تحفيع مع كمال فنية
 للبحر فانارة الحسنى تحفيع مع كمال فنية
 حال لا دخلت عنها ولا خلف لا ثبت لا
 بعدت الاصل عتلا رايضان بحفيع
 مستقرة في كمال الجار شارب غند
 التي الواحد يمين ان يستقر في كمال
 تجار غند في حاله باحدة فاشي حال
 كما اشكال ان يكون القوب الواحد
 الا ليس ملكا وقار في لامل انها لا يجان
 ملك قور ورماني لامل الصانع هو خشيته
 اجمعا على ان نفس الصانع هو خشيته
 التقوية جاز بيده تفتن في عليم
 وفرد تحت التي ومع قور عليه الصلوة
 والسلام لا يبيع الدرهم الدرهم كذا
 ويريد اسلك قولا شبيهاه كذا

بجاء الحقيقة والمجاز

[illegible][illegible]

من بيان بعض دهرمان الجمع بين الحقيقة والظاهر
الخاص بآيات القرآن "تورود لکن انکما لا یفرق
سنه التوفیق" و مستغنی فیما لا یفرق
شرعاً و حقیقه فی حقیقت و اذ انرا در
علم علی الوالی قلنا هذا ان لان مجازاً
الغنیة لا الکس ولا عاجیه فی الآیه
الافضل بان المقدم الحقیقه و الاخر
الاب و امه الموعوده و ایضا و قد اورد
الطبع علی بعض
لما قدس فی قوله تعالى
من بیان بعض دهرمان الجمع بین الحقیقه و الظاهر
الخاص بآیات القرآن "تورود لکن انکما لا یفرق
سنه التوفیق" و مستغنی فیما لا یفرق
شرعاً و حقیقه فی حقیقت و اذ انرا در
علم علی الوالی قلنا هذا ان لان مجازاً
الغنیة لا الکس ولا عاجیه فی الآیه
الافضل بان المقدم الحقیقه و الاخر
الاب و امه الموعوده و ایضا و قد اورد
الطبع علی بعض

الحکمہ دارالکتاب
شہرہ فیضیہ میں چھپواری
الکتابیہ پورے جہان میں
مفتقر الی حکم القابلیہ میں
استغنیٰ القابل کی دعا

افلا ان كن كذلك
بالاخرين هم واولاد استانه من اسباب
فوقهم استماره بان يقول انت من وديده
فكلام دون حكمه بان يقول انت طلاق
انت طلاق او يقول بان يقول انت طلاق
جوابه انك لا تعلم بانك طلاق وديده
ويعيد بان طلاقه بان يقول انت طلاق
فكلام لان اسبابه بان يقول انت طلاق
والسبب بان يقول بان يقول انت طلاق
المشتركة فافلا من واولاد استانه من اسباب
فكلامه فافلا من واولاد استانه من اسباب
فكلامه فافلا من واولاد استانه من اسباب

وإذا لم يكن له
الخاص من اتفاقا في بعض
محمد
تعريف
الاست

هو ان يعلق قوتيه
بعضه الكسكس
بعضه الكسكس
بعضه الكسكس
بعضه الكسكس

في حق الرقبة في حق القضاء خاصة بمعنى التمتع بالعدم
الاستعارة ومثال الثاني إذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق
يصح لأن التخيير بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضا لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق الذي هو مزيل لملك المتعة لا يقال لوجعل مجازا عن
الطلاق لوجوب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريح الطلاق لأننا
نقول لا نجعله مجازا عن الطلاق بل عن المزيل لملك المتعة وذلك في
البائن إذا الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال كمينه طلقتك
ونوى به التخيير لا يصح لأن الأصل جازان يثبت به الفرع وأما الفرع
فلا يجوز أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول بنعقد النكاح بلفظ
الطهبة والتمليك والبيع لأن الطهبة بحقيقتها توجب ملك الرقبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الطهبة سببا محضا
كثبت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك
والبيع ولا ينعكس حتى ينعقد البيع والطهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
يكون المحل متعينا النوع من الجواز لا يحتاج فيه إلى النية لا يقال لما كان

بحث
تفريع الأحكام على قسمي
الاستعارة

في حق الرقبة في حق القضاء خاصة بمعنى التمتع بالعدم
الاستعارة ومثال الثاني إذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق
يصح لأن التخيير بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضا لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق الذي هو مزيل لملك المتعة لا يقال لوجعل مجازا عن
الطلاق لوجوب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريح الطلاق لأننا
نقول لا نجعله مجازا عن الطلاق بل عن المزيل لملك المتعة وذلك في
البائن إذا الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال كمينه طلقتك
ونوى به التخيير لا يصح لأن الأصل جازان يثبت به الفرع وأما الفرع
فلا يجوز أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول بنعقد النكاح بلفظ
الطهبة والتمليك والبيع لأن الطهبة بحقيقتها توجب ملك الرقبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الطهبة سببا محضا
كثبت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك
والبيع ولا ينعكس حتى ينعقد البيع والطهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
يكون المحل متعينا النوع من الجواز لا يحتاج فيه إلى النية لا يقال لما كان

[illegible]

ثبوت الحكم بها عند وجود النية او بدلالة الحال ذلا له من دليل
يزول به التردد ويترجم به بعض الوجوه ولهذا المعنى لفظ البيونة
والتحريم كناية في باب الطلاق لضعف التردد واستناده للمادة لا أنه يعمل على
الطلاق ويتفرع منه حكم الكنايات في حق عدم ولاية الرجعة ولو وجد
معنى التردد في كناية لا يقام بها العقوبات حتى لو اقيم على نفسه باب
الزنا والشرقة لا يقام عليه الحد ما لم يذكر اللفظ الصريح ولهذا المعنى
لا يقام الحد على الاخرس بالاشارة ولو قد رجا بالزنا فقال لا اخر
صدقت لا يجب الحد عليه لاحتمال التصديق له في غير فصل والمتقالات
نعم بها الظاهر والنص والمفسر والحكم مع ما يقابلها من الخفي والمشكل والحمل
والمتشابه فالظاهر اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بنفس السماع
من غير تأويل والنص ما سبق الكلام لاجله ومثاله في قوله تعالى فاحل الله
البيع وحرم الربوا فاية سيقنت لبيان التفريق بين البيع والربوا سراد
لما دعا الكفار من التسوية بينهما حيث قالوا انما البيع مثل الربوا
وقد علم حل البيع وحرم الربوا بنفس السماع فصار ذلك نصا في التفريق
ظاهرا في حل البيع وحرمة الربوا وكذا لو قال تعالى فاحل الله البيع

بحث
الظاهر والنص والمفسر
والحكم

منه قوله
عند وجود النية او بدلالة
الحال ذلا له من دليل
يزول به التردد ويترجم به بعض الوجوه
والتحريم كناية في باب الطلاق لضعف التردد
استناده للمادة لا أنه يعمل على
الطلاق ويتفرع منه حكم الكنايات في حق عدم ولاية الرجعة
ولو وجد معنى التردد في كناية لا يقام بها العقوبات حتى لو اقيم على نفسه باب الزنا والشرقة لا يقام عليه الحد ما لم يذكر اللفظ الصريح ولهذا المعنى لا يقام الحد على الاخرس بالاشارة ولو قد رجا بالزنا فقال لا اخر صدقت لا يجب الحد عليه لاحتمال التصديق له في غير فصل والمتقالات نعم بها الظاهر والنص والمفسر والحكم مع ما يقابلها من الخفي والمشكل والحمل والمتشابه فالظاهر اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بنفس السماع من غير تأويل والنص ما سبق الكلام لاجله ومثاله في قوله تعالى فاحل الله البيع وحرم الربوا فاية سيقنت لبيان التفريق بين البيع والربوا سراد لما دعا الكفار من التسوية بينهما حيث قالوا انما البيع مثل الربوا وقد علم حل البيع وحرم الربوا بنفس السماع فصار ذلك نصا في التفريق ظاهرا في حل البيع وحرمة الربوا وكذا لو قال تعالى فاحل الله البيع

[illegible]

الاصول الاول

الاصول الاول ٢٣ الكتاب
ما سقته السماء فففيه العشر كص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس
في الخصلوات صدقة مؤقولة في نفق العشر لان الصدقة تحتمل وجوها
فيتزح الأول على الثاني واما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ ببيان
من قيل المتكلم بحيث لا يبق معه احتمال للتاويل والتخصيص قوله في قوله
تعالى فتجد الملائكة كلهم أجمعون فاسم للملكة ظاهر في العموم الا ان
احتمال التخصيص قائم فانسأ بالالتخصيص بقوله كلهم ثم يرق احتمال
التفريق في السجود فانسأ بالتاويل بقوله أجمعون وفي الشرعيات
اذا قال تزوجت فلانة شهر بكذا افعوله تزوجت ظاهر في النكاح الا ان
احتمال المتعة قائم فبقوله شهرا فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس
بنكاح ولو قال لفلان على الف من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا
المتاع فقله على الف نص في لزوم الاطلاق لان احتمال التفسير باق فبقوله
من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتزح المفسر على
النص حتى لا يلزم المالك الا عند قبض العبد او المتاع وقوله لفلان على الف
ظاهر في الاقرار بصدقة البكايه فاذا قال من نقد بلد كذا يتزح المفسر
على النص فلا يلزم نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظايره واما الحكم فهو

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وَجَوْهًا فَصَادِرًا بِحَالٍ لَا يَوْقِفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ إِلَّا بَيَانٌ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَنَظِيرُهُ
فَالشَّرْحُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ الرِّبَا فَاِنْ الْمَقْصُودُ مِنَ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ الْمَطْلُوقَةُ
وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بَلْ الْمُرَادُ الزِّيَادَةُ الْخَالِيَةُ عَنِ الْعُوضِ فِي بَيْعِ الْمَقْدَلَاتِ الْمُتَجَانِسَةِ
وَاللَّفْظُ لَا دَلَالَتهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَبْطُلُ الْمُرَادُ بِالتَّامُّلِ ثُمَّ فَوْقَ الْجَمْعِ فِي الْخَفَاءِ
الْمُتَشَابِهَةِ مِثَالُ الْمُتَشَابِهَةِ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَاتُ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ وَحُكْمُ الْجَمْعِ وَالْمُتَشَابِهَةِ
اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانُ فَصَلِّ فِيمَا يَتَرَكُّ بِهِ حَقَائِقُ كَالْفَظِ
وَمَا يَتَرَكُّ بِهِ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعَرَبِ وَذَلِكَ لِأَنَّ
ثَبُوتَ الْأَحْكَامِ بِالْأَلْفَاظِ أَمَّا كَانِ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِلْمُتَكَلِّمِ
فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارِفًا يَتَّبِعُ النَّاسُ كَانِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُتَعَارِفَ دَلِيلًا عَلَى
أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا
فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَ النَّاسُ فَلَا يَحْتَثُّ بِرَأْسِ الْعَصْفُورِ وَالْحَاكِمَةُ وَكَذَلِكَ
لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فَلَا يَحْتَثُّ بِتَنَاوُلِ بَيْضِ الصُّفْرِ
وَالْحَاكِمَةُ وَهِيَ أَظْهَرُ تَرْتُّبًا لِحَقِيقَةِ لَا يَوْجِبُ الْمَصِيرَ إِلَى الْجَازِ بِلِجَازِ
أَنْ تَنْتَبِهُ بِهَ الْحَقِيقَةُ الْقَاصِرَةُ وَمِثَالُهُ تَقْيِيدُ الْعَامِّ بِالسَّيِّئِ قَا
كَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ مَسَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَيْضًا يَضُرُّ بِثَبُوتِهِ

بحث في
الفرق بين الحقيقة والواقع
خمس أنواع

الاصول الاول
الكتاب
٢٥
وَجَوْهًا فَصَادِرًا بِحَالٍ لَا يَوْقِفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ إِلَّا بَيَانٌ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَنَظِيرُهُ
فَالشَّرْحُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ الرِّبَا فَاِنْ الْمَقْصُودُ مِنَ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ الْمَطْلُوقَةُ
وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بَلْ الْمُرَادُ الزِّيَادَةُ الْخَالِيَةُ عَنِ الْعُوضِ فِي بَيْعِ الْمَقْدَلَاتِ الْمُتَجَانِسَةِ
وَاللَّفْظُ لَا دَلَالَتهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَبْطُلُ الْمُرَادُ بِالتَّامُّلِ ثُمَّ فَوْقَ الْجَمْعِ فِي الْخَفَاءِ
الْمُتَشَابِهَةِ مِثَالُ الْمُتَشَابِهَةِ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَاتُ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ وَحُكْمُ الْجَمْعِ وَالْمُتَشَابِهَةِ
اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانُ فَصَلِّ فِيمَا يَتَرَكُّ بِهِ حَقَائِقُ كَالْفَظِ
وَمَا يَتَرَكُّ بِهِ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعَرَبِ وَذَلِكَ لِأَنَّ
ثَبُوتَ الْأَحْكَامِ بِالْأَلْفَاظِ أَمَّا كَانِ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِلْمُتَكَلِّمِ
فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارِفًا يَتَّبِعُ النَّاسُ كَانِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُتَعَارِفَ دَلِيلًا عَلَى
أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا
فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَ النَّاسُ فَلَا يَحْتَثُّ بِرَأْسِ الْعَصْفُورِ وَالْحَاكِمَةُ وَكَذَلِكَ
لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فَلَا يَحْتَثُّ بِتَنَاوُلِ بَيْضِ الصُّفْرِ
وَالْحَاكِمَةُ وَهِيَ أَظْهَرُ تَرْتُّبًا لِحَقِيقَةِ لَا يَوْجِبُ الْمَصِيرَ إِلَى الْجَازِ بِلِجَازِ
أَنْ تَنْتَبِهُ بِهَ الْحَقِيقَةُ الْقَاصِرَةُ وَمِثَالُهُ تَقْيِيدُ الْعَامِّ بِالسَّيِّئِ قَا
كَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ مَسَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَيْضًا يَضُرُّ بِثَبُوتِهِ

حطيم الكعبه يلزمه الحجب بأفعالي معلومة لوجود العرف والثاني قد تترك
الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثله اذ قال كل مملوك مملوك لم يعق
مكتوبة ولا من اعتق بعضه الاذن في خصم لان لفظ المملوك مطلق
يناول المملوك من كل وجه والمكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا
لم يجز تصرفه فيه لا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت
مولاة ثم مات المولى وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا
من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق فهذا بخلاف المدبر
وامر الولد فان المالك فيه ما كل ولد احل وطى المدبرة وامر المولى له
وانما النقصان في الرق من حيث انه يزول بالموت لا محالة وعلى هذا
قلنا اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او اظهاره جاز ولا يجوز
فيهما اعتناق المدبر وامر الولد لان الواجب هو التحرير وهو اثبات
التحرير كدلالة الرق فان كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريره
تحريراً من جميع الوجوه وفي المدبر وامر الولد لما كان الرق ناقصاً
لا يكون التحرير تحريراً من كل الوجوه والثالث قد تترك الحقيقة
بدلالة سياق الكلام قال في السيرة الكبرى اذا قال

المالك لولده انك حر فانه حر وان قال لولتي انك حرة فانه حرة وان قال لولتي انك حرة فانه حرة وان قال لولتي انك حرة فانه حرة

بمقتضى قوله في السيرة الكبرى ان المكاتب اذا قال لولده انك حر فانه حر وان قال لولتي انك حرة فانه حرة وان قال لولتي انك حرة فانه حرة

بمقتضى قوله في السيرة الكبرى ان المكاتب اذا قال لولده انك حر فانه حر وان قال لولتي انك حرة فانه حرة وان قال لولتي انك حرة فانه حرة

بحث ترك
الحقيقة بدلالة في
نفس الكلام

على اصول الشاشي مولانا محمد بركت الله سبحانه

الاصول الاول

بحسب
الحقيقة بدلالة من
قبل المتكلم

[illegible]

العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته...

على الامر بحكمة الامر وعلى هذا قلنا اذا وكل بشرى اللحم فان كان مساقلا
نزل على الطريق فهو على المطبوخ او على المشوي وان كان صاحب منزل هو
التي ومن هذا النوع يمين الفور مثله اذا قال تعالى لعدا معي فقال والله
لا تغدي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغدى بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحنث وكذا اذا قام في
تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحنث والخامس قلنا تترك الحقيقة
بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله انعقاد كراج
الحرة بلفظ البيع والهبة والتمليك والصحة وقوله لعبده وهو معروف
لنسب من غيره هذه ابني وكذا اذا قال لعبده وهو ابن سينا من
المولى هذه ابني كان محازا عن العتق عند ابني حفيظة وصوابه عند
خلافهما بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندهما فصل في متعلقات التصبص نفي ما عبارة النقص
واشارته ودلالته واقتضاه فاقا عبارة النص فهو ما سمي الكلام
لاجله واريد به ضد او اما اشارة النص هي ما ثبت بنظم النص

انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته...

الحق الحقيقة بدلالة محل الكلام

انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته...

انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته... العبدان من زيارته... انفس من زيارته... يكون من زيارته... ان يكون ان زيارته...

الأصل الأول

٢٩

الكتاب

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه ولا يستقيم الكلام لأجله

مثالہ فی قولہ تعالیٰ لنفقر لوالہا جریبن الذین اخرجوا من دیارہم

الآلة فانه سبق لبيان استحقا والغنية فصلان نصافي لك وقد ثبت

فقط اور
مقامات
تقریباً
۱۲

۱۳

۱۴

۱۵

۱۶

۱۷

۱۸

۱۹

۲۰

۲۱

۲۲

۲۳

۲۴

۲۵

۲۶

۲۷

۲۸

۲۹

۳۰

۳۱

۳۲

۳۳

۳۴

۳۵

۳۶

۳۷

۳۸

۳۹

۴۰

۴۱

۴۲

۴۳

۴۴

۴۵

۴۶

۴۷

۴۸

۴۹

۵۰

۵۱

۵۲

۵۳

۵۴

۵۵

۵۶

۵۷

۵۸

۵۹

۶۰

۶۱

۶۲

۶۳

۶۴

۶۵

۶۶

۶۷

۶۸

۶۹

۷۰

۷۱

۷۲

۷۳

۷۴

۷۵

۷۶

۷۷

۷۸

۷۹

۸۰

۸۱

۸۲

۸۳

۸۴

۸۵

۸۶

۸۷

۸۸

۸۹

۹۰

۹۱

۹۲

۹۳

۹۴

۹۵

۹۶

۹۷

۹۸

۹۹

۱۰۰

۱۰۱

۱۰۲

۱۰۳

۱۰۴

۱۰۵

۱۰۶

۱۰۷

۱۰۸

۱۰۹

۱۱۰

۱۱۱

۱۱۲

۱۱۳

۱۱۴

۱۱۵

۱۱۶

۱۱۷

۱۱۸

۱۱۹

۱۲۰

۱۲۱

۱۲۲

۱۲۳

۱۲۴

۱۲۵

۱۲۶

۱۲۷

۱۲۸

۱۲۹

۱۳۰

۱۳۱

۱۳۲

۱۳۳

۱۳۴

۱۳۵

۱۳۶

۱۳۷

۱۳۸

۱۳۹

۱۴۰

۱۴۱

۱۴۲

۱۴۳

۱۴۴

۱۴۵

۱۴۶

۱۴۷

۱۴۸

۱۴۹

۱۵۰

۱۵۱

۱۵۲

۱۵۳

۱۵۴

۱۵۵

۱۵۶

۱۵۷

۱۵۸

۱۵۹

۱۶۰

۱۶۱

۱۶۲

۱۶۳

۱۶۴

۱۶۵

۱۶۶

۱۶۷

۱۶۸

۱۶۹

۱۷۰

۱۷۱

۱۷۲

۱۷۳

۱۷۴

۱۷۵

۱۷۶

۱۷۷

۱۷۸

۱۷۹

۱۸۰

۱۸۱

۱۸۲

۱۸۳

۱۸۴

۱۸۵

۱۸۶

۱۸۷

۱۸۸

۱۸۹

۱۹۰

۱۹۱

۱۹۲

۱۹۳

۱۹۴

۱۹۵

۱۹۶

۱۹۷

۱۹۸

۱۹۹

۲۰۰

۲۰۱

۲۰۲

۲۰۳

۲۰۴

۲۰۵

۲۰۶

۲۰۷

۲۰۸

۲۰۹

۲۱۰

۲۱۱

۲۱۲

۲۱۳

۲۱۴

۲۱۵

۲۱۶

۲۱۷

۲۱۸

۲۱۹

۲۲۰

۲۲۱

۲۲۲

۲۲۳

۲۲۴

۲۲۵

۲۲۶

۲۲۷

۲۲۸

۲۲۹

۲۳۰

۲۳۱

۲۳۲

۲۳۳

۲۳۴

۲۳۵

۲۳۶

۲۳۷

۲۳۸

۲۳۹

۲۴۰

۲۴۱

۲۴۲

۲۴۳

۲۴۴

۲۴۵

۲۴۶

۲۴۷

۲۴۸

۲۴۹

۲۵۰

۲۵۱

۲۵۲

۲۵۳

۲۵۴

۲۵۵

۲۵۶

۲۵۷

۲۵۸

۲۵۹

۲۶۰

۲۶۱

۲۶۲

۲۶۳

۲۶۴

۲۶۵

۲۶۶

۲۶۷

۲۶۸

۲۶۹

۲۷۰

۲۷۱

۲۷۲

۲۷۳

۲۷۴

۲۷۵

۲۷۶

۲۷۷

۲۷۸

۲۷۹

۲۸۰

۲۸۱

۲۸۲

۲۸۳

۲۸۴

۲۸۵

۲۸۶

۲۸۷

۲۸۸

۲۸۹

۲۹۰

۲۹۱

۲۹۲

۲۹۳

۲۹۴

۲۹۵

۲۹۶

۲۹۷

۲۹۸

۲۹۹

۳۰۰

۳۰۱

۳۰۲

۳۰۳

۳۰۴

۳۰۵

۳۰۶

۳۰۷

۳۰۸

۳۰۹

۳۱۰

۳۱۱

۳۱۲

۳۱۳

۳۱۴

۳۱۵

۳۱۶

۳۱۷

۳۱۸

۳۱۹

۳۲۰

۳۲۱

۳۲۲

۳۲۳

۳۲۴

۳۲۵

۳۲۶

۳۲۷

۳۲۸

۳۲۹

۳۳۰

۳۳۱

۳۳۲

۳۳۳

۳۳۴

۳۳۵

۳۳۶

۳۳۷

۳۳۸

۳۳۹

۳۴۰

۳۴۱

۳۴۲

۳۴۳

۳۴۴

۳۴۵

۳۴۶

۳۴۷

۳۴۸

۳۴۹

۳۵۰

۳۵۱

۳۵۲

۳۵۳

۳۵۴

۳۵۵

۳۵۶

۳۵۷

۳۵۸

۳۵۹

۳۶۰

۳۶۱

۳۶۲

۳۶۳

۳۶۴

۳۶۵

۳۶۶

۳۶۷

۳۶۸

۳۶۹

۳۷۰

۳۷۱

۳۷۲

۳۷۳

۳۷۴

۳۷۵

۳۷۶

۳۷۷

۳۷۸

۳۷۹

۳۸۰

۳۸۱

۳۸۲

۳۸۳

۳۸۴

۳۸۵

۳۸۶

۳۸۷

۳۸۸

۳۸۹

۳۹۰

۳۹۱

۳۹۲

۳۹۳

۳۹۴

۳۹۵

۳۹۶

۳۹۷

۳۹۸

۱۳۱۱

سَبَبُ ثُبُوتِ الْمَلِكِ الْكَافِرِ لَوْ كَانَتْ أَمْوَالُ بَاقِيَةِ عَالَمِهِ كَالْمَالِ

فمعه ومعه من الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم نبوت الملك للتاج

[illegible]

بالتسليم لهم ونصرفوا به من البيع واذهبوا الحسن بن محبوب

الاستغناء وثبتت الملك للغاري وعجز المالك عن انتزاعه من يده

وَتَفِيعَانِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَكُمْ لَمَّةَ الصَّامِ الرَّفِيقِ الْوَدَّ

کے مثل تو کہ غالی لفظ ۱۲۱

قوله تعالى **لَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ قُوَّةً وَأَصْبَحَ مِنَ الْمَلَكِوتِ** ^{١٣}

مع الجنابة لأن من ضروريه وحل مباشرة الى الصبح ان يكون الحجز

الأقوام النهار معوم بالخنا والفساد في ذلك الحصر

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸

أمر العبد بأما مة فكان هذا السارة إلى اب اجنباه لاس في الله

وَلَوْ مِنْ ذَلِكَ الْاَمْضِیَّةِ وَالْاِسْتِثْنَاءِ لَا يَبْقَى بَقَاءُ الصَّوْمِ وَيَتَقَرَّرُ

مسألة من ذاق شيئاً لقمه لم يفسد صومته فإنه لو كان الماء الحار

سید محمد علی باقری و همکاران

وَعَلَى كُلِّ مَلَكٍ مِّنْهُمُ أَجْرٌ كَافٍ

[illegible]

فصل الاثنى عشر في بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى

[illegible]

بحث
عبارة النص

وامثلتهما

مقامی مفارقات

تعالیٰ تعالیٰ تعالیٰ تعالیٰ تعالیٰ

سماحہ فرما

اصل فلاحیہ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مكتوباً في كتابه المبين

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

بسم الله الرحمن الرحيم

تاریخ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

لكن

جانب

اسکینین خفا

لا انما

میں نے

من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت

الاصول الاول

طعمه عند الضميمة لا يفدب الصوم وعلمه من حكم الاحتلام
 والاحتجام والادهان لان كتاب ما سمي الاحتكام
 بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول النص صوما
 علم ان ركن الصوم يتم بالاكتفاء عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا يخرج
 الحكم في مسألة التبييت فان قصدا لا تان بل ما ورد به انما يلزم
 عند توجه الامر ولا مرنا يتوجه بعد الاجزاء الاولى لقوله تعالى
 ثم اتموا الصيام الى الليل واماد لانه النص فمما علمه للحكم
 المنصوص عليه لغة لا بجهاد او لا استنباطا مثاله في قوله تعالى
 كما اف ولا تنهوا عما فالعالم باوضاع اللغة يفهم باو التبع
 ان تحريرا لتا في فعله الذي عنها وحكمه هذا النوع عموم الحكم
 المنصوص عليه لعموم علمه ولهذا المعنى قلنا بحكم الضرب والشم
 ولا استخدام عن الاسباب لاجارة واجتنب بسبب الدين والقتل
 قصاصا ثم لا يلبس بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة
 النص قل اصحابنا وجبت الكفارة بالوقاع بالنص بالاكل والشرب
 بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل بدار الحكم

ان عدم رمضان من الاشياء التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت

حكم كون النص عموم الحكم المنصوص عليه
 العلم بكونه من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت
 من الامور التي لا بد من العلم بها في كل وقت

الاصول الاول	۳۳	الكتاب
--------------	----	--------

فَقَدْ رَمَذُورَافِي حَقِّ الْوَاحِدِ عَلَى هَذَا يُخَيَّرُ الْحَكَمُ فِي قَوْلِهِ إِنْ
الظَّالِمُ ٢

اَکَلْتُ وَنَوَيْتُ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ لَا يَصِحُّ لِي أَنْ لَا أَكُلَ بِقَضَى طَعَامًا
قَاتِلًا مَاتَ وَعَبْدِي حُرٌّ لَا يُلَاقِي الْكُلَّ الْمَقْنُونُ مِنْ أَلَكْتُ ۛ

فكان ذلك ثابتاً بطريق الاقتضاء فقد رقبنا الضرورة والصحة
أي العلم العيني بغير علمي

ثم قدّموا على ما تقدم من أن العلم بالضرورة لا يوجب العلم بالصحة بل هو شرط له

المعوم ولو قال بعد الدخول اعتدي ونوى به الطلاق فيقع الطلاق

اقتضاء لان الاعتداد بقضوى جود الطلاق فيقتضى الطلاق موجباً

ضرورة ولهذا كان الواقع به رجعيًا لأن صفة البينونة تائد

على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكر

تصرف الزام الفعل على الغاروذك بعض الائمة ان المراد باللام تخص

بمحة الصيغة واستحال ان يكون معناه ان حقيقة الامر يختص

بِحُذِّهِ الصِّغَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ فِي الْأَزَلِ عِنْدَنَا وَكَلَامُهُ أَمْرٌ

وَعُمِّيْ وَآخِبَارُ وَاسْتِغْبَارُ وَاسْتِحْجَالُ وَجُودُهُنَّ الصِّغَةُ فِي

الأول وسجل ايضا ان يكون معنا فان المراد بالامر بالامر
 المختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب

جنت البقیع مرادہ الامام ابوہریرہ رضی اللہ عنہما

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله

بمبحث
الأمور ما هو لغة
وشرعاً

[illegible]

الفصل الثاني في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الصلاة والسلام على محمد وآله وسلم
 الفصل الثالث في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الزكاة
 الفصل الرابع في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الصوم
 الفصل الخامس في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الحج
 الفصل السادس في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 البيعة
 الفصل السابع في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 النكاح
 الفصل الثامن في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الطلاق
 الفصل التاسع في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الميراث
 الفصل العاشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 القضاء
 الفصل الحادي عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الجهاد
 الفصل الثاني عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الرد
 الفصل الثالث عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 النجاسة
 الفصل الرابع عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الجنابة
 الفصل الخامس عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الحيض
 الفصل السادس عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 النفقة
 الفصل السابع عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الحضانة
 الفصل الثامن عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الوصية
 الفصل التاسع عشر في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الوفاة
 الفصل العشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 التوبة
 الفصل الحادي والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الاستغفار
 الفصل الثاني والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الدعاء
 الفصل الثالث والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 التوكل
 الفصل الرابع والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الصبر
 الفصل الخامس والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الشكر
 الفصل السادس والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 الحياء
 الفصل السابع والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 العفة
 الفصل الثامن والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 التواضع
 الفصل التاسع والعشرون في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 التواضع
 الفصل الثلاثين في الفروع العشرة التي تورد في كتاب
 التواضع

[illegible]

الأصل الأول
 ٣٥
 الكتاب
 سبب للعقاب تحقيقاً لزوم الأيتام أن يكون بقدر ولاية
 الأمر على المخاطب هذا إذا وجهت صيغة الأمر إلى من لا يلزمه
 طاعتك أصلاً لا يكون ذلك موجباً للابتداء وإذا وجهتها إلى من
 يلزمه طاعتك من العبد لزومه الانتقال إلى حاله حتى لو ترك اختياراً
 يسقو العقاب عرفاً وشراً فاعلم هذا عرفاً أن لزوم الأيتام بقدر ولاية
 الأمر إذا ثبت هذا فنقول إن الله تعالى ملأكم كاملاً في كل جزء
 من أجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء وإرادته وإذا ثبت أن
 من له الملك القاصر في العبد كان ترك الأيتام سبباً للعقاب فإظنه
 في ترك أمر من أوجب له من العدم وأدر عليك شأبي النعم
 فصل الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار وهذا أقننا وقال طلق
 امرأتى فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل أن
 يطلقها بأمر أول ثانياً ولو قال زوجني امرأة لا يتناول
 هذا تزويجاً مرة بعد أخرى ولو قال لبعده تزوج لا يتناول
 ذلك الأمرة واحدة لأن الأمر بالفعل طلب تحقيق الفعل
 على سبيل الاختصار فإن قوله اضرب مختص من قوله اضرب

[illegible][illegible][illegible]

يتناول جنس ما وجعه ومثاله ما يقال ان الواجب في وقت

الظهر هو الظهر فوجه الامر لاداء ذلك الواجب ثم انكره الوقت تكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب الاخر ضرورة تناول كل الجنس الواجب عليه صوما كان او صلوة فكان

تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا يطرق ان الامر يقتضي التكرار

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقتد به حكم المطلق

ان يكون لاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوته في العمل وعلى

هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهره ان يعتكف اى شهره شاء ولو نذر ان يصوم شهره ان يصوم اى شهره شاء وفي

الزكاة وصداقة الفطر والعشر المذهب المعلوم انه لا يصير

بالتأخير مقرطا فانه لو هلك النصار سقط الواجب المحتث

اذا هلك ما له وصار فقرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء

الصلوة في الاوقات المكروهة لانه ما وجب مطلقا وجب كاملا

فلا يخرج عن العهدة بقاء الناقص فيجوز العصر عند الاحرار

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقتد به حكم المطلق

ان يكون لاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوته في العمل وعلى

هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهره ان يعتكف اى شهره شاء ولو نذر ان يصوم شهره ان يصوم اى شهره شاء وفي

الزكاة وصداقة الفطر والعشر المذهب المعلوم انه لا يصير

بالتأخير مقرطا فانه لو هلك النصار سقط الواجب المحتث

اذا هلك ما له وصار فقرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء

الصلوة في الاوقات المكروهة لانه ما وجب مطلقا وجب كاملا

فلا يخرج عن العهدة بقاء الناقص فيجوز العصر عند الاحرار

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخ ان موجبا لامل المطلق

بحث
نوعى المأمور به مطلق
ومقتد

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقتد به حكم المطلق

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقتد به حكم المطلق

الأصل الأول

اذ التسلیم لابد من تمامه وتمامه یوجب الی
 کثیر من المشائی لانه من تمام تحقیقه وکسفه عبادته
 اذ التسلیم لابد من تمامه وتمامه یوجب الی
 کثیر من المشائی لانه من تمام تحقیقه وکسفه عبادته
 اذ التسلیم لابد من تمامه وتمامه یوجب الی
 کثیر من المشائی لانه من تمام تحقیقه وکسفه عبادته

[illegible]

حَسَنُ بَوَاسِطَةِ دَفْعِ شَرِّ الْكَفْرِ وَأَعْلَاءُ كُلِّهِ الْحَقُّ وَلَوْ ضُنَاعَدَمْ
 الْوَاسِطَةُ لَا يَبْقَى لَكَ مَمُورَاتُهُ فَانَّهُ لَوْكَ الْجَنَابَةُ لَا يَحِبُّ الْجِدُّ لَوْكَ الْكَفْرُ
 الْمَفْضِيُّ إِلَى الْحَرَابِ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْجِهَادُ **فصل الواجب بحكمه** **الامر**
 نَوْعَانِ أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ فَلَا دَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ تَسْلِيمٍ عَيْنِ الْوَاجِبِ
 مُسْتَحَقَّةٌ وَالْقَضَاءُ عِبَارَةٌ عَنْ تَسْلِيمِ مَثَلِ الْوَاجِبِ إِلَى الْمُسْتَحَقَّةِ أَدَاءٌ
 نَوْعَانِ كَامِلٌ وَقَاصِرٌ فَالْكَامِلُ مَثَلُ أَدَاءِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا بِالْجَمْعَةِ أَوْ الطَّوْحِ
 مَتَوَضِعًا وَتَسْلِيمِ الْمُبِيعِ سَلِيمًا كَمَا اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ إِلَى الْمُشْتَرِي
 وَتَسْلِيمِ الْغَاصِلِ عَيْنِ الْمُعْصُومَةِ كَمَا غَضَبَهَا وَحَكْمُ هَذَا النَّوعِ
 أَنْ يَحْكُمَ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدِ بِهِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا الْغَاصِبُ إِذَا بَاعَ

الأصل الأول

لا يملك مندهم الحق في التبرع الا عند الحاجة الى المال
 الدود يعبروا الوكالة والضبط ولو اراد المودع والوكيل والغاصب

46.

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

المكتاب

22

[illegible]

نقصاء ونوعیہ کمال

وقاصیر

PD

[illegible][illegible]

الموجود
 الاموال بحسب الحاجة وان توقف حكمها
 وجوبها على الشئ لا يوجب وجوبها على غيره
 بخلاف الاموال التي لا تملكها الا بالبيع
 والشئ لا يملكها الا بالبيع
 وجوبها على الشئ لا يوجب وجوبها على غيره
 وجوبها على الشئ لا يوجب وجوبها على غيره

الأصل الاول
 ٢٧٦
 الكتاب
 بالشهادة الباطلة على الطلاق ولا يقتل منكوحا الغير ولا باوطى
 حتى لو وطى زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئا الا اذا ورد الشرع
 بالمتل مع انه لا يملك صورة ولا معنى فيكون مثلا للشرع فيجب
 قضاؤه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان القدية في حق الشيخ الفا
 مثل الصوم والدية في القتل خطأ مثل النفس مع انه لا مشاهة بينهما
 فصل في النفي نوعان نفي عن الافعال المحسية كالزنا
 ونفي عن الاعمال العقلية كالزنا

تقسيم النهي عن قسمين
 القسم الأول الذي لا يوجب الصوم وهو تعالى
 وما في ذلك من الطهارة لا يوجب الصوم وهو تعالى
 القسم الثاني الذي لا يوجب الصوم وهو تعالى
 وما في ذلك من الطهارة لا يوجب الصوم وهو تعالى

على هذا قال أصحابنا النعمان عن النضر الشريفة ليقضى بقررها
 ويراد بذلك ان التصرف بعد النعمان يبقى مشروعا كما كان لانه
 لو لم يبق مشروعا كان العبد عاجزا عن تحصيل المصلحة ومجند
 على هذا قال أصحابنا النعمان عن النضر الشريفة ليقضى بقررها
 ويراد بذلك ان التصرف بعد النعمان يبقى مشروعا كما كان لانه
 لو لم يبق مشروعا كان العبد عاجزا عن تحصيل المصلحة ومجند

[illegible]

الاصول الاول

كان ذلك هيأ للعاجز وذلك من الشارع مما أيد غارق الأفعال
الحسية لأنه لو كان عنها قبحاً لا يودى ذلك إلى هي العاجز
لأنه بهذا الوصف لا يجر العبد عن الفعل الحسي فتبطل من هذا
حكم البيع الفاسد والأجارة الفاسدة والنذر يصوم يوم يخرج جميع
صور التصرف الشرعي مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد
يفيد الملك عند القبض باعتبار أنه بيع ويجب نقضه باعتبار كونه
حراماً غير وهذا بخلاف نكاح المشتريات ومنكوحته لا في معنة
الغير ومنكوحته ونكاح المحارم والنكاح بغير شهود لأن موجب النكاح
حل التصرف وهو واجب النهي حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما
فيحل النهي على النفي فاما موجب البيع ثبوت الملك في موجب النهي حرمة
التصرف وقد أمكن الجمع بينهما بأن يثبت الملك في محرم التصرف
اليس له تصرف العبد في ملك المسلم في ملكه فمما يحرم التصرف
وعلى هذا قال أصحابنا إذا نذر بصوم يوم أخر وأيام التثنية بعد
لأنه نذر بصوم مشروع ولكن ذلك لو نذر بالصلاة في الأوقات
المكروهة يصح لأنه نذر بعبادة مشروعة وما ذكرنا أن النهي

عن الأفعال المحمودة
والشرعية

الصلوة تقيب لاجنب العبد كطرح السمع لا يؤذنه فاما اطلع بين يدي ان يظلم حسن الكواشي اصول الشافعي

الامسك بالاول

شهادة أبدًا إن الفاسق من أهل الشهادة فينقذ النكاح بشهادة
 خبيرين

الفُسق لأن النفع عن قبول الشهادة يبدون الشهادة محالاً وإنما لم يقبل

شهادتهم لها في اداء الالعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب

شهدا دهم لباقى وادعاء بعد الشهادتين
 على المفسقين
 علموا العار لان ذلك ادعاء الشهادتين لا ادعاء مع الفسق
 فصل

عليهم اللعان لان ذلك ادعاء الشهادة وادعاء مع القسوس
هو خمس شهادات فاستبرأ للمعصاة ان غضب ١٢
فتكون بطريقه الماد النصيب اعد الله في الماد النصيب طاق منها

و تعريف طريق المراد بالنصوص علم ان معرفة المراد بالنصوص طريقها
والا فبما من الكلمات
فمنه الكلمات
المراد بالنصوص علم ان معرفة المراد بالنصوص طريقها
والا فبما من الكلمات
فمنه الكلمات

ان اللفظ اذا كان حقيقه معني فجمار الاخره الحقيقه اولي مثالها ما قال

علماءنا البخت المخلوذة من ماء الزياحم على الزاني نكاحها وقال الشافعي

يَحِلُّ وَالصَّيْحَمُ مَا قُلْنَا لَا هَابَ بَيْنَهُ حَقِيقَةٌ فَتَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى هَمَزٌ
تَحْسِبُ الْحَيَاتُ وَالْأَسْتَقَالُ ١٣

عليكم أمهاتكم وبنائكم وبتفرع من الأحكام على المذنبين من أجل أن

ووجوب المهر وزوم النفقة وجرمان التوارث وولاية المنع عن الخروج

والبروز ومنها ان احداً المحملين اذا وجه تخصيماً في النص في الآخر

فالحمل على المستنترم تخصيص اولى مثاله في قوله تعالى ولا تستمروا

النِّسَاءَ فَاَلْمَلِكَةُ لَوْ حَمَلَتْ عَلَى الْوَقَاعِ كَانَ النَّصْرُ مَوْلَا بَيْتٍ فِي جَمِيعِ صُورٍ

ويعود ولو حلت على المس باليد كان النض مخصوصاً به في كثير من

الصبوران من الحارم والطفلة الصغيرة جداً غير ناقض للموضوع

فما انفقنا من اموالنا في سبيل الله وما كنا بآرائنا

[illegible][illegible]

١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

بمبحث
طريق معرفة المراد
بالنصوص

بالتصوير

من تصدق

من الجبال

والعبد من الله
والعبد من الله

لن في علم

الحاج محمد بن عبد الله

الشهادة

فصل فی اخلاص

الملك العزيز
الملك العزيز

بارة از

انفاستى

بسم الله الرحمن الرحيم

ان کان میں

فريق من اهل

۱۲۰

وہاں سے تھوڑے ہی عرصے میں ایک اور گاڑی آئی۔ اس میں ایک شخص بیٹھا تھا۔ اس نے گاڑی روک کر اس شخص سے کہا کہ تم میری گاڑی میں بیٹھو۔ اس نے اس شخص کو کہا کہ تم میری گاڑی میں بیٹھو۔ اس نے اس شخص کو کہا کہ تم میری گاڑی میں بیٹھو۔

والا فان لم يكن

عن علي بن الحسين عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال

القول الثاني

سارا

سیدنا ابوالحسن علی بن ابی طالب

[illegible]

[illegible]

الأصل الأول

٦٠

الكتاب

اجتمع قولنا الشافعي ويتفرع عنه الاحكام على المذهبين من اباحة
 الصلوة ومشي الصنف ودخول السجدة وصحة الامامة ولو لم يثبت
 عند علم الماء وقد ذكر المس في اثناء الصلوة ومنها ان النص اذا
 قرئ بعلمتين او ثلثي بر وايتين كان العمل به على وجه يكون عملا
 بالوجهين اولى مثاله في قوله تعالى ارجلكم قرئ بالنصب عطفا
 على المنسول وبالحذف عطفا على المسح فحلت قراءة الحذف على حالة
 التحقن وقراءة النص على حالة عدم التحقن وباعتبار هذا المعنى
 قال البعض جواز المس بثبت بالكتاب وكذلك قوله تعالى حتى ينقطع
 قرئ بالتشديد والتحقيق فيعمل بقراءة التحقن فيما اذا كان اياها
 عشرة وبقراءة التشديد فيما اذا كان اياما دون العشرة وعلى هذا
 قال اصحابنا اذا انقطع دم الحيض قل من عشرة ايام لم يجز وطئ
 الحائض حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بالاغتسال ولو انقطع
 دمها العشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل لان مطلق الطهارة ثبت
 بانقطاع الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض عشرة ايام في آخر وقت الصلوة
 فلو لم يفرغ من وقت وان لم يبق من الوقت مقدار الغسل فيه

لا بد من معرفة المبدأ
 بالنصوص
 لا بد من معرفة المبدأ
 بالنصوص

[illegible]

AT

التمسك بقوله تعالى **أَمْؤَالَهُمُ الْحَرَامُ** والعمره لله لا نباته **جوب** العمره ابتداء
 ضيف لان النص يقتضي **جوب** الاتمام وذلك لما يكون بعد **الشروع**
 ولا خلاف فيما اذا اخلت في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
 عليه السلام لا يتبعوا الدين **هم** بالدهمين ولا الصباغ بالصباغين لا نبات
 ان البيع الفاسد لا يفيد الملك **ضعيف** لان النص يقتضي حرمة البيع

الفاسد ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في ثبوت الملك عليه وكذلك
 القسك بقوله عليه السلام ألا تصوموا في هذه الأيام فإياها أيام
 وشرب ويحال لاثبات أن النذر بصوم يوم النحر لا يصح ضعيف
 لأن التضرع يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراماً وإنما الخلاف
 في فائدة الأحكام مع كونه حراماً وحرمة الفعل لا تنافي ترتب الأحكام
 فان الالب لو استولد جارية ابنه يكون حراماً ويثبت به الملك للاب
 ولو ذبحه شاة بسكين مفصولة يكون حراماً ويحل المذبح ولو غسل

الثوب النجس بما منصوص يكون حراماً ويظهر به الثوب ولو وطئ
امرأة في حال الحيض يكون حراماً ويثبت به احصان الواطئ فيثبت
الحلل والزواج الاول فصل في ثمر حروف المعاني الواو والجمع

[illegible][illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

المطلق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا اوجبا للترتيب
 من قول الشافعي المذهب وهو ١٢٦
 اي من قول الشافعي ١٢٦
 في باب الوضوء قال علماؤنا رحمه الله اذا قال امرأته ان كلفت زيداً وعمراً
 في افعال لا رتبة ١٢٦
 فانبت طالق فكلفت عمراً ثم زيداً أطلقت ولا يسترط فيه معنى الترتيب
 الاشارة ١٢٦
 وللقائمة ولو قال ان دخلت هذا الدار وهذا الدار فانبت طالق
 اي لا يتبع في زمان واحد ١٢٦
 فلا دخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلق قال محمد اذا قال ان
 الدار ١٢٦
 دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال لو اقضى لك ترشيح للترتيب
 في الزمر ١٢٦
 الطلاق بعلى الدخول يكون فذلك تعليقاً لا يتجزأ وقد يكون الواو
 اي ليس له في الدار ١٢٦
 للحال فتجمع بين الحال وذو الحال حينئذ تفيد معنى شرطه فاعطى
 في الماذون اذا قال العبد اداتي الف او انت حر يكون الا بالشرط المحرم
 اي حال تركه ١٢٦
 وقال محمد في الشتر الكبير اذا قال الامام للكفار افكوا الباك فانه امنون
 ابن الحسن ١٢٦
 لا يامنون بدون الفقه وتوكل المحرم انزل انت امين لا يامنون بدون
 الامام ١٢٦
 النزول انما يحل الواو على الحال بطريق المجاز فلا بد من احتمال اللفظ
 بان يكون الحال مقارناً لذي الحال ١٢٦
 ذلك وقيام الدلالة على ثبوتها في قول المولى لعبد اداتي الف او انت
 على القرينة ١٢٦
 حرقان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
 المولى لا يستوجب عليك مالا مع قيام الرق فيه وقد صلت تعليق
 لان كل ما في يده من ماله ١٢٦

بحث
 تفسير حروف
 المعاني

في قوله المطلق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا اوجبا للترتيب
 من قول الشافعي المذهب وهو ١٢٦
 اي من قول الشافعي ١٢٦
 في باب الوضوء قال علماؤنا رحمه الله اذا قال امرأته ان كلفت زيداً وعمراً
 في افعال لا رتبة ١٢٦
 فانبت طالق فكلفت عمراً ثم زيداً أطلقت ولا يسترط فيه معنى الترتيب
 الاشارة ١٢٦
 وللقائمة ولو قال ان دخلت هذا الدار وهذا الدار فانبت طالق
 اي لا يتبع في زمان واحد ١٢٦
 فلا دخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلق قال محمد اذا قال ان
 الدار ١٢٦
 دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال لو اقضى لك ترشيح للترتيب
 في الزمر ١٢٦
 الطلاق بعلى الدخول يكون فذلك تعليقاً لا يتجزأ وقد يكون الواو
 اي ليس له في الدار ١٢٦
 للحال فتجمع بين الحال وذو الحال حينئذ تفيد معنى شرطه فاعطى
 في الماذون اذا قال العبد اداتي الف او انت حر يكون الا بالشرط المحرم
 اي حال تركه ١٢٦
 وقال محمد في الشتر الكبير اذا قال الامام للكفار افكوا الباك فانه امنون
 ابن الحسن ١٢٦
 لا يامنون بدون الفقه وتوكل المحرم انزل انت امين لا يامنون بدون
 الامام ١٢٦
 النزول انما يحل الواو على الحال بطريق المجاز فلا بد من احتمال اللفظ
 بان يكون الحال مقارناً لذي الحال ١٢٦
 ذلك وقيام الدلالة على ثبوتها في قول المولى لعبد اداتي الف او انت
 على القرينة ١٢٦
 حرقان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
 المولى لا يستوجب عليك مالا مع قيام الرق فيه وقد صلت تعليق
 لان كل ما في يده من ماله ١٢٦

[illegible]

الأصل الأول

فقال يا ابا عبد الله اني اريد ان اتيك في كل سنة

المفهوم وان كان يحتمل معنى الحال الا ان الظاهر خلافه واذا تأيد

ی علان الظاهر ۱۳
خلات الظاهر و هو تطبیق تفسیر لعل ۱۳
تفسیر الظاهر ۱۳

يُضِلُّهُ إِلَّا أَخَذَ الْفَضْأَ فَلَا تَقِيدُ ضِدَّ الْكَلَامِ بِهِ وَعَلَى

الى على عدم الحماية فيما لا يصلح ١٢
الزوجة ١٣

قوله **فلا تترك العمل** بعد من الدليل بخلاف قوله

تغیبات و تحولات در نظام آموزشی ایران

عَقِبَ الشَّرْطُ قَالَ صَحَابُنَا أَذَا قَالَ يَعْزُ مِنْهُ هَذَا الْعَبْدُ بِالْغَنِيِّ

الطريق ١٣
أي قوله فهو من الاستقراء على القبول الذي قبله فهو مثبت تقديره

إذا قال المحيَّط انظر الى هذا الثوب ايكفيني فيصا فليظفر قال نعم

عبد الوهاب بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible][illegible]

[illegible]

ان دخلت الدار فسد ارضية وقعت الاول في الحال ولغت
 الثانية والثالثة وعند ما يقع الواحدة عند الدخول الماذكر فان كانت
 المرأة مدخولا بها فان قدم الشرط تعلقت الاول بالدخول ويقع
 ثنتان في الحال عند ارضية وان اخرج الشرط وقع ثنتان في الحال
 وتعلقت الثالثة بالدخول عند ما يتعلق الكل بالدخول والقصدين
 فصل بل لمت ارض الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا افعال لغير
 المدخول بها انت طالق واحدة لابل ثنتين وقعت واحدة لان قوله
 لابل ثنتين يرجع عن الاول باقامة الثاني مقام الاول ولم يصح
 رجوعه فيقع الاول فلا يبقى المحل عنه قوله ثنتين ولو كانت
 مدخولا بها يقع الثلاث وهذا بخلاف ما لو قال لفلان على
 افعى لابل القان حيث لا يجب ثلثة الاول عندنا وقال زفر حبيب
 ثلثة الاول لان حقيقة اللفظ لتدل على الغلط باثبات الثلث مقام الاول
 ولم يصح عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء الاول ذلك
 بطريق زيادة الالف على الاول بخلاف قولها انت طالق واحدة
 لابل ثنتين لان هذا انشاء وذلك اخبار والغلط انما يكون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والله اعلم بالصواب

نصیرا زبانا جابر الاستدراک
نصیرا زبانا جابر الاستدراک
نصیرا زبانا جابر الاستدراک

أَنْتُمْ لَكِنَّ الرُّسُلَ
بَعْدَ النَّبِيِّ

مجلس فی الامام باقر علیه السلام
فی مناقب آل محمد و آل علی
عنه السلام

نفسه مدد لكل من أراد ان يخلص نفسه
من النار

وذلك
موتيا بعينه بعض
ان يكون على انبات
انفصا آخر الكلام
الكل في ذلك الكلام

عن الصادق عليه السلام قال من قرأ سورة النور في كل يوم لم يضره شيء من النار ولا من الدنيا ولا من الآخرة

[illegible]

ویکینت تو که نفلان بعد از یک شایقه
 یک انسان علی بن ابی طالب
 ویکینت تو که نفلان بعد از یک شایقه
 یک انسان علی بن ابی طالب

الاشياء التي لا تدرك بالحواس
والاشياء التي لا تدرك بالحواس
والاشياء التي لا تدرك بالحواس
والاشياء التي لا تدرك بالحواس

الحسن بن علي

خلق الله تعالى من لادن واد
الارض وهو نور لا تحلقا السحاب
الارض واد من لادن واد
الارض وهو نور لا تحلقا السحاب

سکرم اندر
محمود علی محمد علی

لا يجوز ان يكون العقد بغير ان يكون له ثبوت في نفسه ولا ان يكون له ثبوت في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره

هذا هو الوجه في ان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره

هذا هو الوجه في ان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره

الكتاب	٥٩	الاصل الاول
<p> فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل العقد لان الكلام غير متسق فان نفي الاجازة في اثباتها بعينها لا يتحقق فكان قوله لكن اجيزه اثباتا بعدد العقد وكذلك لو قال لا اجيزه ولكن اجيزه ان زدني خمسين على المائة يكون فتحا للنكاح لعدم احتمال البيان لان من شرطه الاتساق والاتساق فصل اول وتساؤل المحللين كذا في قوله لو قال هذا امر وهذا كان بمنزلة قوله احدهما حرته كن له ولاية البيان ولو قال وكلت ببيع هذا العبد هذا او هذا كان للوكيل احدهما وتباح البيع لكل واحد منهما ولو باع احدهما فمعد العبد المملوك الموكل لا يكون الاخران يبيعه قالوا قال لثلاث نسوة له هذه طالق وهذه وهذه طليقتا هذه الاولين وطليقتا الثالثة في محال لان طلقها على المطلقة منهما ويكون الخيار للزوج في بيان المطلقة منهما بمنزلة ما قال احدهما طالق وهذه وعلى هذا قال زفر اذا قال لا اكلم هذا وهذا كان بمنزلة قوله لا اكلم احدهما وهذا فلا يجنب ما لم يكلم احدهما ولين والثالث وعندنا لو قال اول وحده يجنب ولو لم يكلم احدهما </p>		

لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره
 لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره لان العقد لا يكون له ثبوت في نفسه ولا في غيره

[illegible][illegible]

الكتاب	٦١	الأصل الأول
--------	----	-------------

الثانية ^ع اولاً برفي يمينة ومثله لوقال لا افارقك او تقضه ديني يكون ^{الدر} ^{لعم الشرو}

بمعنى حتى تقضى ديني **فصل حتى للغاية** كالى فاذا كان ما قبلها

قابلا للاستعداد وما بعدها يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة

بَحْقِيقَتِهَا مِثْلَهُ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَالَ عَبْدُكَ حُرٌّ أَنْ لَمْ أَصْرِ بِكَ حَقًّا

يَشْفَعُ فُلَانٌ اَوْحَتَ تَصِيحَكُمْ اَوْحَتِ تَشْتِكِي بَيْنَ يَدَيَّ اَوْحَتَ يَدْخُلُ

اللَّيْلِ كَانَتْ الْكَلِمَةُ عَامِلَةً بِحَقِيقَتِهَا لِأَنَّ الضَّرْبَ بِالتَّكَرُّارِ يَحْتَمِلُ الْأَمْتِدَادَ

وَشَفَاعَةُ فُلَانٍ وَأَمْتَالُهَا تَصْلَحُ غَايَةً لِلضَّرْبِ فَلَوْ امْتَنَعَ عَنِ الضَّرْبِ

قبل الغاية حنث ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضي به دينه

فَفَارَقَهُ قَبْلَ قَضَاءِ الدِّينِ حَتَّىٰ فَازَ الْعَذْرَاءَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ

لَمَّا نَجَّكَ مِنَ الْعَرْفِ كَمَا وَحَدَّ أَنْ يَضْرِبَكَ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ حَتَّى يَقْتَلَ حُمِلَ

على ضرب الشديده بما اعتاد العرف والله لم يكن الا اول قابلا للاستعداد

والأخيراً صالحة للغاية وصلة الأول سبباً والأخيراً جزءاً يحمل على

من حقہ دم و سرور لکھا ۱۲ کلن من حقہ ۱۲ من حقہ دم و سرور لکھا ۱۲
 الجہنۃ مثلاً ما قال محمدؐ اذا قال لغیرہ عبدی حر ان لم ازلو حیتہ
 انک حقیقۃ و صوابۃ ۱۲

تُعَدِّي نِي فَاتَاهُ فَلَمْ يَغْدَا لَا يَحْتَشِرُ لَأَنْ التَّغْدِيَةَ لَا يَصْلَحُ غَايَةً

للايتيان بل هو دارج الى زيادة الايتيان وصكم جزاء فيحصل على الجزاء

بجاء
افادة حصة معني
الغاية

[illegible]

والله اعلم بالصواب

ان الله عز وجل
 قد اراد ان يبعث
 في كل امة رسل
 من انفسهم
 فلو انهم
 كانوا يسمعون
 او يعقلون
 لكانت امة
 واحدة
 فلو انهم
 كانوا يسمعون
 او يعقلون
 لكانت امة
 واحدة

[illegible]

الاصل الاول
 ٦٢
 الكتاب
 اذا قال غصبتُ ثوباً في منديل او ثوباً في قوصة لزماه جميعاً ثم هذه الكلمة
 تستعمل في الزمان والمكان والفعل اما اذا استعملت في الزمان بان يقول
 انت طالق عند افعال ابو يوسف ومحمد بن يوسف في ذلك لوجودها واطهرها
 حتى لو قال انت طالق في عند كان بمنزلة قوله انت طالق عند يقع الطلاق
 كما طلع الفجر في صورتين جميعاً وذهبوا بحقيقة الى انها اذا حدث يقع
 الطلاق كما طلع الفجر واذا اظهرت كان للرد وقوع الطلاق في جميع
 من الغد على سبيل الاتهام فلو لا وجوب النية يقع الطلاق باول الفجر لغد
 المزامنه ولو نوى آخر النهار صححت نيته ومثاله في قول الرجل
 ان صممت الشهر فانت كذا فانه يقع على صوم الشهر ولو قال ان صممت في
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر واما في المكان
 فنقل قوله انت طالق في المداو في مكة يكون ذلك طلاقاً على الاطلاق
 في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل وايضا في
 الى زمان او مكان فان كان الفعل قائماً بالفاعل بشرط كون الفاعل
 في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل يتعدى الى محل بشرط كون
 المحل في ذلك الزمان والمكان لان الفعل لما تحقق بآثره وآثره في المحل

[illegible][illegible]

ولدت الطلاق الاستيباب ٣٣ على وقوعه على مو
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ في يوم
 طلاق الاستيباب ٣٣ على وقوعه على مو
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ في يوم
 طلاق الاستيباب ٣٣ على وقوعه على مو
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ في يوم

الكتاب	٤٥	الأصل الأول
--------	----	-------------

قال محمد في الجامع الكبير اذا قال ان تمتك في المسجد فكذا اقسامه
وهو في المسجد والمشتوم خارج المسجد لا يحنث ولو كان الشايع
خارج المسجد والمشتوم في المسجد لا يحنث ولو قال ان ضربت
او شجنتك في المسجد فكذا ايشترط كون المضروب والمشتوم
في المسجد ولا يشترط كون الضارب الشايع فيه ولو قال ان قتلتك
في يوم الخميس فكذا ايشترط ان يكون الخميس في يوم الخميس يحنث
ولو جرح يوم الخميس في يوم الجمعة لا يحنث ولو دخلت الكلمة
في الفعل تصيد معنى الشرط قال محمد اذا قال انت طالق في دخولك
الدار فهو بمنع الشرط فلا يقع الطلاق قبل خول الدار ولو قال
انت طالق في حفيتك ان كانت في الحيض وقع الطلاق في الحال
ولا يتعلق الطلاق بالحيض وفي الجامع لو قال انت طالق في محبة
يوم لو تطلق حتى يطلع الفجر ولو قال في مضتي يوم ان كان
ذلك في الليل وقع الطلاق عند غروب الشمس من الغد وجود
الشرط وان كان في اليوم تطلق حين شح من الغد تلك الساعة
وفي الزيادات لو قال انت طالق في مشيتك الله تعالى في اعادة الله تعالى

[illegible][illegible]

كان ذلك بمفعول شرط لا تطلق فصل حرف الباء للاتصاف
 في وضع اللغة وهذا أصح الأثبات وتحقيق هذا أن المبيع
 أصل في البيع وأثبت شرط فيه وهذا المعنى هلاك المبيع يوجب
 ارتفاع البيع دون هلاك الثمن إذا ثبت هذا فنقول لأصل أن
 يكون البيع ملصقا لأصل أن يكون الأصل ملصقا بالبيع فإذا دخل
 حرف الباء في البديل فبأن البيع ذلك على أنه تبع ملصق بالأصل
 فلا يكون مبيعا فيكون ثمننا وعلى هذا قلنا إذا قال بعثتك هذا
 العبد بكذا من الحنطة ووصفها يكون العبد مبيعا والكرث ثمننا فيجوز
 الاستبدال به قبل القبض ولو قال بعثت منك كرا من الحنطة ووصفها
 بهذا العبد يكون العبد ثمننا والكرث مبيعا ويكون العقد لما لا يصح
 إلا مؤجلا وقال علماؤنا إذا قال لعبدك أن اخبرني بقدر فلان
 فانت حر فذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدوم فلو خبر
 كاذبا لا يعتق ولو قال أن اخبرني أن فلانا قد مات فانت حر فذلك على
 مطلق الخبر فلو أخبر كاذبا يعتق ولو قال لامرأته أن خريتي من الدار
 إلا بأذن فلان فانت كذا تخبرها إلا بأذن كل مرة إذا المستثنى خرج ملصقا بالاذن

بحث وضع حرف الباء للاتصاف

في البيع والشرط لا تطلق فصل حرف الباء للاتصاف
 في وضع اللغة وهذا أصح الأثبات وتحقيق هذا أن المبيع
 أصل في البيع وأثبت شرط فيه وهذا المعنى هلاك المبيع يوجب
 ارتفاع البيع دون هلاك الثمن إذا ثبت هذا فنقول لأصل أن
 يكون البيع ملصقا لأصل أن يكون الأصل ملصقا بالبيع فإذا دخل
 حرف الباء في البديل فبأن البيع ذلك على أنه تبع ملصق بالأصل
 فلا يكون مبيعا فيكون ثمننا وعلى هذا قلنا إذا قال بعثتك هذا
 العبد بكذا من الحنطة ووصفها يكون العبد مبيعا والكرث ثمننا فيجوز
 الاستبدال به قبل القبض ولو قال بعثت منك كرا من الحنطة ووصفها
 بهذا العبد يكون العبد ثمننا والكرث مبيعا ويكون العقد لما لا يصح
 إلا مؤجلا وقال علماؤنا إذا قال لعبدك أن اخبرني بقدر فلان
 فانت حر فذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدوم فلو خبر
 كاذبا لا يعتق ولو قال أن اخبرني أن فلانا قد مات فانت حر فذلك على
 مطلق الخبر فلو أخبر كاذبا يعتق ولو قال لامرأته أن خريتي من الدار
 إلا بأذن فلان فانت كذا تخبرها إلا بأذن كل مرة إذا المستثنى خرج ملصقا بالاذن

في البيع والشرط لا تطلق فصل حرف الباء للاتصاف
 في وضع اللغة وهذا أصح الأثبات وتحقيق هذا أن المبيع
 أصل في البيع وأثبت شرط فيه وهذا المعنى هلاك المبيع يوجب
 ارتفاع البيع دون هلاك الثمن إذا ثبت هذا فنقول لأصل أن
 يكون البيع ملصقا لأصل أن يكون الأصل ملصقا بالبيع فإذا دخل
 حرف الباء في البديل فبأن البيع ذلك على أنه تبع ملصق بالأصل
 فلا يكون مبيعا فيكون ثمننا وعلى هذا قلنا إذا قال بعثتك هذا
 العبد بكذا من الحنطة ووصفها يكون العبد مبيعا والكرث ثمننا فيجوز
 الاستبدال به قبل القبض ولو قال بعثت منك كرا من الحنطة ووصفها
 بهذا العبد يكون العبد ثمننا والكرث مبيعا ويكون العقد لما لا يصح
 إلا مؤجلا وقال علماؤنا إذا قال لعبدك أن اخبرني بقدر فلان
 فانت حر فذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدوم فلو خبر
 كاذبا لا يعتق ولو قال أن اخبرني أن فلانا قد مات فانت حر فذلك على
 مطلق الخبر فلو أخبر كاذبا يعتق ولو قال لامرأته أن خريتي من الدار
 إلا بأذن فلان فانت كذا تخبرها إلا بأذن كل مرة إذا المستثنى خرج ملصقا بالاذن

قال لفلان على شيء بشره الشيء بثوب اوقال على عشرة دراهم
ونعت ثم بشر النعت اوقال على دراهم وفهر عشر مثلاً وحكم
هذين النوعين من البيان ان يصح موصولة ومفصلة **فصل** اقا
بيان التغير فهو ان يتغير بديله معنى كلامه ونظيره التعليق و
الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال أصحابنا المعلق
بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال المشافعي التعليق
سبب في الحال لا ان عدم الشرط مانع من حكمه فائدة الخلاف
نظروا فيما اذا قال لاحنية ان تزوجتك فانت طالق اوقال
لعبد الغيران ملكك فانت حر يكون التعليق بالاعتداء لان
حكم التعليق لا يقتضي صد الكلام علة فالطلاق والعقار ههنا للمنعقة
علة لعدم اضافته الى المحل فطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
كلامه انما يعقد علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود
الشرط فيصح التعليق وهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للموضوع
في صورة عدم الملك ان يكون مضافاً الى الملك او الى سبب الملك

بحث
بيان
التغير

قال لفلان على شيء بشره الشيء بثوب اوقال على عشرة دراهم
ونعت ثم بشر النعت اوقال على دراهم وفهر عشر مثلاً وحكم
هذين النوعين من البيان ان يصح موصولة ومفصلة
بيان التغير فهو ان يتغير بديله معنى كلامه ونظيره التعليق و
الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال أصحابنا المعلق
بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال المشافعي التعليق
سبب في الحال لا ان عدم الشرط مانع من حكمه فائدة الخلاف
نظروا فيما اذا قال لاحنية ان تزوجتك فانت طالق اوقال
لعبد الغيران ملكك فانت حر يكون التعليق بالاعتداء لان
حكم التعليق لا يقتضي صد الكلام علة فالطلاق والعقار ههنا للمنعقة
علة لعدم اضافته الى المحل فطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
كلامه انما يعقد علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود
الشرط فيصح التعليق وهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للموضوع
في صورة عدم الملك ان يكون مضافاً الى الملك او الى سبب الملك
الملك سبب في الحال لا ان عدم الشرط مانع من حكمه فائدة الخلاف
نظروا فيما اذا قال لاحنية ان تزوجتك فانت طالق اوقال
لعبد الغيران ملكك فانت حر يكون التعليق بالاعتداء لان
حكم التعليق لا يقتضي صد الكلام علة فالطلاق والعقار ههنا للمنعقة
علة لعدم اضافته الى المحل فطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان
كلامه انما يعقد علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود
الشرط فيصح التعليق وهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للموضوع
في صورة عدم الملك ان يكون مضافاً الى الملك او الى سبب الملك

[illegible]

الأصل الأول

تَكْمُرُ بِالْبَاقِي بَعْدَ الشُّبْهِ كَانَ لَهُ تَكْمُلُهُ الْبَاقِي وَعِنْدَ صَدِّ الْكَلَامِ
 الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْإِسْتِثْنَاءُ
 يَنْقُذُ عِلَّةً لَوْ جُوبَ الْكُلِّ لَا أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْهَا مِنَ الْعِلِّ بِمَنْزِلَةِ
 عَدَمِ الشَّرْطِ فِي بَابِ التَّعْلِيقِ وَمِثَالُ هَذَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَبِيعُوا
 الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ الْأَسْوَأَ لِبَسْوَاءٍ فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ صَدِّ الْكَلَامِ أَنْ يَنْقُذَ
 عِلَّةً لِحَرْمَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ عَلَى الْأُطْلَاقِ وَخَرَجَ عَنْ هَذَا الْجُمْلَةِ
 صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي بَابِ تَحْتَ حُكْمِ الصَّدْرِ وَنَتِجَتُهُ
 هَذَا احْرَمَتْ بَيْعُ الْحَفَنَةِ مِنَ الطَّعَامِ بِحَفْنَتَيْنِ مِنْهُ وَعِنْدَ نَابِيعٍ
 الْحَفْنَةُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّصِّ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنْهِيِّ يَنْقُذُ بِصُورَةِ بَيْعِ
 يَتِمُّنُ الْعَبْدُ مِنَ أَثَابِ التَّسَاوِي وَالْفَاضِلُ فِيهِ كَيْسًا يُؤَدِّي
 إِلَى هَيْئَةِ الْعَاجِزِ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَعْيَارِ الْمُسَوَّى كَانَ خَارِجًا عَنْ
 قَضِيَةِ الْحَدِيثِ وَمِنْ صُورِ بَيَانِ التَّغْيِيرِ مَا إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى
 الْفِئَةِ وَدِيعَةً فَقَوْلُهُ عَلَى يَفِيدُ الْوَجُوبَ وَهُوَ قَوْلُهُ وَدِيعَةً غَيْرُهُ
 إِلَى الْحِفْظِ وَقَوْلُهُ اعْطَيْتَنِي أَوْ اسْلَفْتَنِي الْفَا فُلَمَّ أَقْبَضَهَا مِنْ حِمْلَةِ بَيَانِ
 التَّغْيِيرِ فَكُلُّهُمَا لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى الْفِئَةِ زَيْتُونَ وَحُكْمُ بَيَانِ التَّغْيِيرِ
 أَنَّهُ يَصِحُّ مَوْصُولًا وَلَا يَصِحُّ مَفْصُولًا ثُمَّ بَعْدَ هَذَا مَسَائِلُ اخْتَلَفَ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحشون
شئاء من صوبيان
التغدير

[illegible][illegible][illegible]

فيها العلماء أعمان جملة بيان التغير في شيء أو أصل أو من
جملة بيان التبدل فلا يصح وسيأتي طرف منها في بيان التبدل
فصل في بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وورثه أبواه
فلا ممة الثلث أو جبال الشركة بين الأبوين ثم بين نصيب الأم
فصار ذلك بين النصيب لا يوجب على هذا قلنا إذا نصيب المضارب
وسكتا عن نصيب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
زب المال وسكتا عن نصيب المضارب كان بياننا وعلى هذا حكم
المزلة وكذا لو أوصى لفلان ولفلان بالثلثين نصيب
أحدهما كان ذلك بياناً للنصيب الآخر ولو طلق إحدى امرأته
ثم وطئ أحدهما كان ذلك بياناً للطلاق في الأخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عند أبي حنيفة كان حل الوطئ في
الأماء يثبت بطريقتين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل وأما بيان الحال فمثاله فيما إذا رأى صاحب الشيء
أمرامعاً فإنه يملكه عنه ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
أنه مشرع والتفويض إذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

بيان الضرورة وبيان الحال

منه في الأصل الأول
فيها العلماء أعمان جملة بيان التغير في شيء أو أصل أو من
جملة بيان التبدل فلا يصح وسيأتي طرف منها في بيان التبدل
فصل في بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وورثه أبواه
فلا ممة الثلث أو جبال الشركة بين الأبوين ثم بين نصيب الأم
فصار ذلك بين النصيب لا يوجب على هذا قلنا إذا نصيب المضارب
وسكتا عن نصيب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
زب المال وسكتا عن نصيب المضارب كان بياننا وعلى هذا حكم
المزلة وكذا لو أوصى لفلان ولفلان بالثلثين نصيب
أحدهما كان ذلك بياناً للنصيب الآخر ولو طلق إحدى امرأته
ثم وطئ أحدهما كان ذلك بياناً للطلاق في الأخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عند أبي حنيفة كان حل الوطئ في
الأماء يثبت بطريقتين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل وأما بيان الحال فمثاله فيما إذا رأى صاحب الشيء
أمرامعاً فإنه يملكه عنه ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
أنه مشرع والتفويض إذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

[illegible]

[illegible][illegible]

واما الكتاب فمسمى ان يكون كل خبر عليه الصلاة
 وكونه في باب العلم على الصلاة عليه
 واما الكتاب فمسمى ان يكون كل خبر عليه الصلاة
 وكونه في باب العلم على الصلاة عليه
 واما الكتاب فمسمى ان يكون كل خبر عليه الصلاة
 وكونه في باب العلم على الصلاة عليه

طبعه كما كيف
 جامع التواتر واما في
 السقار بلانته لا يسكن
 البيا طير في حال
 في صفة انظر الى ابتداءه كذا
 في العدد ١١
 في العدد ١٢
 في العدد ١٣
 في العدد ١٤
 في العدد ١٥
 في العدد ١٦
 في العدد ١٧
 في العدد ١٨
 في العدد ١٩
 في العدد ٢٠
 في العدد ٢١
 في العدد ٢٢
 في العدد ٢٣
 في العدد ٢٤
 في العدد ٢٥
 في العدد ٢٦
 في العدد ٢٧
 في العدد ٢٨
 في العدد ٢٩
 في العدد ٣٠
 في العدد ٣١
 في العدد ٣٢
 في العدد ٣٣
 في العدد ٣٤
 في العدد ٣٥
 في العدد ٣٦
 في العدد ٣٧
 في العدد ٣٨
 في العدد ٣٩
 في العدد ٤٠
 في العدد ٤١
 في العدد ٤٢
 في العدد ٤٣
 في العدد ٤٤
 في العدد ٤٥
 في العدد ٤٦
 في العدد ٤٧
 في العدد ٤٨
 في العدد ٤٩
 في العدد ٥٠
 في العدد ٥١
 في العدد ٥٢
 في العدد ٥٣
 في العدد ٥٤
 في العدد ٥٥
 في العدد ٥٦
 في العدد ٥٧
 في العدد ٥٨
 في العدد ٥٩
 في العدد ٦٠
 في العدد ٦١
 في العدد ٦٢
 في العدد ٦٣
 في العدد ٦٤
 في العدد ٦٥
 في العدد ٦٦
 في العدد ٦٧
 في العدد ٦٨
 في العدد ٦٩
 في العدد ٧٠
 في العدد ٧١
 في العدد ٧٢
 في العدد ٧٣
 في العدد ٧٤
 في العدد ٧٥
 في العدد ٧٦
 في العدد ٧٧
 في العدد ٧٨
 في العدد ٧٩
 في العدد ٨٠
 في العدد ٨١
 في العدد ٨٢
 في العدد ٨٣
 في العدد ٨٤
 في العدد ٨٥
 في العدد ٨٦
 في العدد ٨٧
 في العدد ٨٨
 في العدد ٨٩
 في العدد ٩٠
 في العدد ٩١
 في العدد ٩٢
 في العدد ٩٣
 في العدد ٩٤
 في العدد ٩٥
 في العدد ٩٦
 في العدد ٩٧
 في العدد ٩٨
 في العدد ٩٩
 في العدد ١٠٠

الأصل الثاني

42

الشُّنَّعَد

في حق النبي ﷺ إلا أن الشبهة في بلد الخبر في ثبوت من رسول الله ﷺ
 من طريق ومروله من طريق السلام ﷺ
 الله عليه وسلم واتصاله بهذا الخبر على ثلثة أقسام قسم
 من ثبوت الخبر في ثلثة أقسام
 صح من رسول الله ﷺ وتثبت منه بالشبهة وهو
 المتواتر وقسم فيصير شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال
 وشبهة وهو الأحاد والمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور
 توافقهم على الكذب يكثر ثمرة واتصل بك هكذا مثال نقل القرآن
 ما عدا الركعات ومقادير الزكاة والشهور ما كان أوله كالأحاديث
 المشتهرة في العصر الثاني والثالث وثلاثة أمانه بالقول فصار كالمتواتر
 حتى اتصل بك وذلك مثل حديث المسح على الخف والرجم في باب الزنا
 ثم المتواتر يوجب العلم القطع ويكون رتبة كراهة المشهور ووجوب علم
 الطائفة ويكون رتبة بدعة ولا خلاف بين العلماء في لزوم العمل بها
 وإنما الكلام في الأحاد فقول خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد أو
 واحد عن جماعة أو جماعة عن أحد ولا عبرة للعدد إذا تعلق خبر واحد
 وهو يوجب العلم في الأحكام الشرعية بشرط أسلام الراوي وعدالته
 وضبطه وعقله واتصاله بك ذلك من قول الله عز وجل والصلوة والسلام

[illegible][illegible][illegible]

محمّد بن اسماعیل بخاری، اور عبدالحق دہلوی نے لکھا ہے کہ یہ کتاب عامی صحت و علم پر مبنی تھی۔ غرض ۱۲ حسن الجاشی علی اصول الشاشی

الاجماع

49

الأصل الثالث

بعض البعض سكوت الباقيين عن الشر ثم اجماع من بعدهم فيما لم يوجد فيه قول السلف ثم اجماع على احد اقوال السلف لما الاول فهو بمنزلة اية من كتاب الله تعالى ثم اجماع بعض البعض سكوت الباقيين فهو بمنزلة التواتر ثم اجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الاخبار ثم اجماع المتأخرين على احد اقوال السلف بمنزلة الصحيح من الاحاد والمعبر في هذا الباب اجماع اهل الرأي والاجتهاد فلا يعتبر بقول العوام والمشكوك في الذي كابر فيه في اصول الفقه ثم بعد ذلك اجماع على نوعين مركبين غير مركب فلهذا كتاب اجمع عليه الاطام على حكم الحاشية مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله اجماع على وجوب الانتقاض عند التقي ومن اراد امانا عندنا فبئس على التقي واما عند فبئس على المستقيم هذا النوع من اجماع لا يفيده بعد الفساد في الحل لما خذ من حتى لو ثبت ان التقي غير صحيح ابو حنيفة لا يقول الانتقاض فيه لو ثبت ان المستقيم غير فاشفي لا يقول الانتقاض في نفس العلة التي بني عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لانه ان يكون ابو حنيفة مصيبا في مسألة المستقيم خطأ في مسألة التقي والشافعي مصيبا في مسألة التقي خطأ في مسألة المستقيم فلا يؤدي هذا الى بناء وجوب اجماع على الباطل

بحث
کون اجماع علی

لجنة اقسام

هذا الفصل من الاجماع...
الاجماع على ان...
الاجماع على ان...
الاجماع على ان...

الاصول الثالث ٨٠ الاجماع
الخلاف ما تقدم من الاجماع فالجاءل ان جاز ان ترفع هذا الاجماع لظهور
الفساد في ما بيني هو عليه هذا اذا قضى القاضي في جاذبة ثم ظهر رد
الشهود او كذبهم بالرجوع بطل قضاؤه وان لم يظهر ذلك في حق
المدعى باعتبار هذا الغنى سقطت المؤلفة فلو حكم عن الاصناف
الثمانية لا تقطاع العلة وسقط سهم ذوي القربى لا تقطاع علة وعلى هذا
اذا انفصل الثوب النجس بالحل فرأيت النجاسة يحكم بطهارة المحل لا تقطاع
علتها ومجدها ثبت الفرق بين الحدث والنجاسة فان الحل ينزول
النجاسة عن المحل فاما الحل لا يفسد طهارة المحل وانما يفسدها
المطهر وهو الماء فصل ثم بعد ذلك نوع من الاجماع وهو عدم
القائل بالفصل وذلك نوعان احدهما اذا كان منشأ الخلاف في
الفصلين احدا والثاني اذا كان المنشأ مختلفا والاول محجة والثاني
ليس بمحجة مثال الاول فيما خرج العلماء من المسائل الفقهية على اصل واحد
ونظيره اذا ثبتنا ان النهي عن التصرفات الشرعية بوجوبه فها قدنا يصح
الندب بصوم يوم النحر والبيع الفاسد يفيد الملك لعدم القائل بالفصل
ولو قلنا ان التعليق سديد عند وجود الشرط قلنا تعليق بطلاق
فقدنا انما انا للتام في غنائه بالشرع سبب في الحال ١٢

الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...

الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...

مختنوع
من الاجماع وهو عدم
القائل بالفصل

الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...

الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...

هذا الفصل من الاجماع...
الاجماع على ان...
الاجماع على ان...
الاجماع على ان...

الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...
الذي يملك...

الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...
الثوب النجس...

والعقاق بالملك وسيد الملك صحيح وكذا لو ائتمنا ان ترتب الحكم
على اسم موضوع بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحجة
لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صحته بنقل السلف ان الشافعي قرع
مسألة طول الحجة على هذا الاصل لو ائتمنا جواز نكاح الامة
المؤتمن مع الطول جاز نكاح الامة المكتسبة بهذا الاصل وعلى هذا
مثاله فما ذكرنا في سابق ونظير الثاني اذا قلنا ان الحق ناقض فيكون
البيع الفاسد مفيد الملك لعدم القائل بالفصل ويكون موجب
العمل لقعود لعدم القائل بالفصل وبمثل هذا الحق غير ناقض
فيكون المس ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دلت
على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل خر حتى تفرعت
عليها مسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم
الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم بصريح النص ودلالته على ما مر ذكره فانه لا سبيل
الى العمل بالوفاق مع امكن العمل بالنصر لهذا اذا استشهدت عليه القبلة
فاخبره واحدا عما لا يجوز له التحريم لو وجد ماء فاخبره عدل انه

بحث
بيان الواجب على
المجتهد

من ادعى ان الواجب على المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بصريح النص ودلالته على ما مر ذكره فانه لا سبيل الى العمل بالوفاق مع امكن العمل بالنصر لهذا اذا استشهدت عليه القبلة فاخبره واحدا عما لا يجوز له التحريم لو وجد ماء فاخبره عدل انه
والعقاق بالملك وسيد الملك صحيح وكذا لو ائتمنا ان ترتب الحكم على اسم موضوع بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحجة لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صحته بنقل السلف ان الشافعي قرع مسألة طول الحجة على هذا الاصل لو ائتمنا جواز نكاح الامة المؤتمن مع الطول جاز نكاح الامة المكتسبة بهذا الاصل وعلى هذا مثاله فما ذكرنا في سابق ونظير الثاني اذا قلنا ان الحق ناقض فيكون البيع الفاسد مفيد الملك لعدم القائل بالفصل ويكون موجب العمل لقعود لعدم القائل بالفصل وبمثل هذا الحق غير ناقض فيكون المس ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دلت على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل خر حتى تفرعت عليها مسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بصريح النص ودلالته على ما مر ذكره فانه لا سبيل الى العمل بالوفاق مع امكن العمل بالنصر لهذا اذا استشهدت عليه القبلة فاخبره واحدا عما لا يجوز له التحريم لو وجد ماء فاخبره عدل انه

[illegible]

القسم الاول من القسم الثاني في النسخة
 التي في يد السيد الميرزا محمد باقر
 في سنة ١٢٠٠ هـ

وَاللّٰهُ اَعْلَمُ

الأصل الثالث	٨٢	الاجتماع
--------------	----	----------

نجس لا يجوز له التوضي به بل يثبتهم وعلى اعتبار ان العقل
بالأرواح والعلل والنزول ان الشبهة بالحمل قوى من الشبهة
في الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الأول ومثاله في اذا
وطئ جارية ابنه لا يحسد وان قال علمت انها على حرام ويثبت نسب
الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص في مال الابن قال عليه
الصلوة والسلام انت ومالك كليك فسقط اعتبار ظنه في الحمل
والحرمة في ذلك ولو وطئ الابن جارية امه يعتبر ظنه في الحمل
والحرمة حتى لو قال ظننت انها على حرام يجب التحريم ولو قال ظننت
انها على حلال لا يحسد لان شبهة الملك في مال الابن يثبت
بالنص فاعتبر رايه ولا يثبت نسب الولد وان ادعاه شمر اذا
تعارض الدليلان عند المجتهد فان كان التعارض بين الاليتين
يميل الى المسنة وان كان بين السنتين يميل الى اثار الصحابة رضي
الله تعالى عنهم والقياس الصحيح ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد
يتحرى ويعمل باحدهما لانه ليس من القياس بل شرعي يصدر الله
وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء وان طاهر ونجس لا يتحرى بينهما

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

اصول الشاشی
حسن الحواشی علی
اصول الشاشی

بجو آمو من
البدن فی عدم الحکمت قال
الغفلا قال ابن الملام ویرج
کسبو قال ابو حسان ویرج
والرجال ویرج ویرج
نظروا الضیاد

الأصل الرابع

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

فیه دقالت انما خلفت فیه حجاب

نیمہ روزانہ اخبار

وقال الرضوي في القضا

والله اعلم بالصواب

۱۰۰

سائر الاعضاء والسلامة في القياس لا ينبغي

المجلس العام

علاء الدين محمد بن قزويني

دولتی ملازمت

عليه الصلوة والسلام

وعل الصلوات

اشهر من ان يخفى

عَلَى الصَّوْلِ الشَّامِلِ

1672

ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشطط
فصل شرح طه صفة القياس خمسة احدها ان لا يكون في
مقبلة النص الثاني ان لا يتضمن تغيير حكم من احكام النص الثالث
ان لا يكون المعدي حكما لا يعقل معناه والرابع ان يقع التعليل
لحكم شرعي لا لمعنوي والخامس ان لا يكون الفرع منصوصا
عليه مثال القياس مقابلة النص فيما حكى ان الحسن بن ابي اسير
عن القهقهة في الصلوة فقال تنقضت الطهارة بما قال السائل
لو قلنا محصنة في الصلوة لا ينقض الوضوء مع ان قد وجب المحصنة
اعظم حناية فكيف ينقض بالقهقهة وهي و نه هذا قياس في
مقابلة النص هو حديث لا عراب الذي عينه سوء وكذلك افاقنا
جاز حتم المرأة مع المحرم فمجموع الامينات كان هذا قياسا بمقابلة النص هو قول
عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق ثلثة ايام
ولايها الا ومعه ابوها او زوجها او ذرهم محرم معها ومثال الثاني
وهو ما يتضمن تغيير حكم من احكام النص بايقال لنية شرط في الوضوء
بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغيير نية الوضوء من طلاق التيمم

بحث كون
شرح طه صفة القياس
خمس

ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشطط
فصل شرح طه صفة القياس خمسة احدها ان لا يكون في
مقبلة النص الثاني ان لا يتضمن تغيير حكم من احكام النص الثالث
ان لا يكون المعدي حكما لا يعقل معناه والرابع ان يقع التعليل
لحكم شرعي لا لمعنوي والخامس ان لا يكون الفرع منصوصا
عليه مثال القياس مقابلة النص فيما حكى ان الحسن بن ابي اسير
عن القهقهة في الصلوة فقال تنقضت الطهارة بما قال السائل
لو قلنا محصنة في الصلوة لا ينقض الوضوء مع ان قد وجب المحصنة
اعظم حناية فكيف ينقض بالقهقهة وهي و نه هذا قياس في
مقابلة النص هو حديث لا عراب الذي عينه سوء وكذلك افاقنا
جاز حتم المرأة مع المحرم فمجموع الامينات كان هذا قياسا بمقابلة النص هو قول
عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق ثلثة ايام
ولايها الا ومعه ابوها او زوجها او ذرهم محرم معها ومثال الثاني
وهو ما يتضمن تغيير حكم من احكام النص بايقال لنية شرط في الوضوء
بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغيير نية الوضوء من طلاق التيمم

[illegible][illegible]

له قوله
كان ذلك ما علقنا الحكم
على الزعم في انبعاثه
لم يكن ذلك ما علقنا الحكم
على الزعم في انبعاثه

الاصول الرابع

٨٤

القياس

لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس ان العرب
يسمي الفرس دهم لسواده وكعبا لحمه ثم لا يطبق هذا الاسم على
الزنجي والثوب لا لحم ولو جرت المقايضة في الاسامي لغوية لجاز
ذلك لوجود العلة ولان هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية ذلك
لان الشرع جعل السرقه سببا لنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم بها هو
اعم من السرقه وهو اخذ مال الغير على طريق الخفية تبين ان السبب
كان في الاصل معنى هو غير السرقه وكذلك جعل شرب الخمر سببا لنوع
من الاحكام فاذا علقنا الحكم بامر اعم من الخمر تبين ان الحكم كان
الاصلا متعلقا بغير الخمر ومثال الشرط الخاص هو ما لا يكون الفرج
منصوصا عليه كما يقال عتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
ويظهر لا يجوز بالقياس على كفارة القتل لوجامع المظاهر فمحلال
الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز التحصر ان
يتحصر بالصوم بالقياس على الممتنع والممتنع اذا لم يصم في ايام
التشريق يصوم بعد لها بالقياس على قضاء رمضان فصل القياس
الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على وجه علة

بحث
في تعريف القياس
الشرعي

القياس الشرعي هو القياس الذي يثبت الحكم على وجه علة
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق

القياس الشرعي هو القياس الذي يثبت الحكم على وجه علة
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق
في النصوص الشرعية على كفاية العقل لثبوتها في حق

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الرابع

^ ^

القياس

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المعنى علة بالكتاب
وبالسنة وبالإجماع وبالإجتهاد وبالإستنباط أمثال العلة المعلومة
بالكتاب بكثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحرج في الاستيدان
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلاة والسلام حرجنا
سورة الجمعة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام الجمعة ليست بنجسة فانها
من الطوافين عليكم والطوافات فقامل أصحابنا جميع ما يسكن في
البيوت كالفارة والحجبة على الجمعة بعللة الطواف كذلك قوله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرح ان لا افطار للمريض
والمسافر لتيسير الامر عليهم لئلا يمكنوا من تحقيق ما يترجم في نظره من
الاثبات بوظيفة الوقت او تأخيرها الى ايام اخرى باعتبار هذا المعنى
قال بو حنيفة المسافر اذا نوى في يوم رمضان اجبا اخر فرفع عن واجب
اخره لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالح دينه وهو الافطار فلان
يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج
النفس عن عهدة الواجب اولى ومثال العلة المعلومة

[illegible]

الأصل الرابع ٩٠ القياس
 العلة فيها وجه يثبت الحكم في الشيء الصغيرة وكذلك فينا الطواف
 علة سقوط نجاسة الشور في سور الحرة فيتعدى الحكم إلى الشور
 سواء كان الشيء موجودا لعله وبلوغ الغلام عن عقله زوال ولا يترك
 فيزول الآية عن الجارية بحكم هذه العلة ومثال الاتحاد في
 الجنس يقال كثره الطواف علة سقوط حرج الاستيذان في حق
 ما ملك لهما فيسقط حرج نجاسة الشور بعد هذه العلة فإن
 هذا الحرج من جنس ملك الحرج لا من جنس ذلك الصغيرة ولاية
 التصريح بالاب في المال فثبت ولاية التصرف في النفس بحكم هذه
 العلة وإن بلوغ الجارية عن عقله زوال ولاية الاب في
 المال فيزول ولا يثبت في حق النفس بعد هذه العلة ثم لا بد في هذا النوع
 من القياس من تحييس العلة بان تقول انما يثبت ولاية الاب
 في مال الصغيرة لا عا جرة عن التصرف بنفسها فثبتت الشرع
 ولاية الاب كيلا يعطل مصالحها المتعلقة بذلك وقد
 عجزت عن التصرف في نفسها فوجب القول بولاية الاب عليها
 وعلى هذا انظاره وجه القياس الاول ان لا يطل الفرق لان

[illegible]

[illegible]

جاز الان ان افصح ونبشها في الستة جاز الان ان افصح
 بل وصفنا كل واحد من هذه الستة جاز الان ان افصح
 الا جماع ولبس قبيل الزرع بين الزرع ان في
 ان يقول فطرية الزرع ان في الزرع ان في
 والاول ان في الزرع ان في الزرع ان في
 مع الخليل وادب ان في الزرع ان في
 ان في وادب ان في الزرع ان في
 ثابت بالنسبة ان في الزرع ان في
 في موضع الزرع ان في الزرع ان في
 كات في الزرع ان في الزرع ان في
 على اساس ان في الزرع ان في
 على شكل الفضل ان في الزرع ان في
 حقوق الفضل ان في الزرع ان في

[illegible][illegible]

تاریخ ۱۳۰۴

قانداذا التفتي الى
 العلم والتجمل في عندنا
 لعمري ومن دخل مكان
 لعمري ولا يجالس ولا ياح
 لعمري ولا يجالس ولا ياح
 لعمري ولا يجالس ولا ياح
 لعمري ولا يجالس ولا ياح

صوم رمضان لا يجوز بدون التعيين من العبد قضاء قلنا لا يجوز
القضاء بدون التعيين إلا أن التعيين لو ثبتت من جهة الشرع
في القضاء قلنا لا يشترط تعيين العبد هنا وجد التعيين من جهة
الشرع فلا يشترط تعيين العبد أما القلب فروعاً أحد ما أن يجعل
ما جعله المعلن علة للحكم معاول ذلك الحكم ومثاله في الشرعيات
كما أن العبد إذا كان له مال فله أن يبيع ما يشاء من ماله

بالحرّم حرمة اتلاف النفس بوجوب حرمة اتلاف الطرف كالصيد
قلنا بل حرمة اتلاف الطرف بوجوب حرمة اتلاف النفس كالصيد

ان يجعل السائل ما جعله المعلن عليه بما ادعاه من الحكم عليه
لن ذلك الحكم فيصير حجة للسائل بعد ان كان حجة للمعلن

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

القياس	٩٦	الأصل الرابع
--------	----	--------------

فلما لم يجر ركن فلا يسنّ ثلثية كسب الخفّ والنيم فصل
الحكمة يتعلق بسببه ويثبت بعلة ولو وجد عند من طمّ السبب
ما يكون طريقاً إلى الشيء بواسطة كالطريق فانه سبب للوصول
إلى المقصود بواسطة الشيء كالحمل سبب للوصول إلى الماء بالأدلاء
فعله هذا كل ما كان طريقاً إلى الحكم بواسطة يسمى سبباً له شرعاً
ويسمى بواسطة علمه مثاله فتح باب الاضطيل واليقص
وخلّ قيد العبد فانه سبب للتلف بواسطة توجده من
الذات والطير والعبد والسبب مع العلة اذا احققا أيضاً والحكم
إلى العلة دون السبب الا اذا تعدّرت الاضافة إلى العلة فيضاف
إلى السبب حينئذ وعلى هذا قال اصحابنا اذا رفع السكن إلى
صبي فقتل به نفسه لا يضمن ولو سقط من يده الصبي فجرحه
يضمن ولو خال الصبي على ابيه فسيرها فحالت يمينه ويسره
سقط ومات لا يضمن ولو دلت انساناً على مال الغير
فسرقه او على نفسه فقتله او على قافلة فقطع
عليهم الطريق لا يجب الضمان على الدال وهذا

[illegible][illegible][illegible]

الفرق بين
والع

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

القصاص

99

الأصل السابع

باسمها وذلك لان الوجود غير عينا فلا بد من علامته

الاحكام الى الاسباب فسبب وجوب الصلوة الوقت

بَيِّنَاتٌ أَنَّ الْخَطَّابَ إِذَا دَاءَ الصَّلَاةَ لَا يَتَوَخَّاهُ قَبْلَ دُخُولِ

الوقت وانما يتوجه بعد دخول الوقت والخطاب مثبت

لوجوب الاداء ومعرفة للعبد سبب الوجوب قبله وهذا

كقولنا اَدِّ ثَمَنَ الْمَبِيعِ وَاَدِّ نَفَقَةَ الْمُسْكُوحةِ لِأَمْرٍ مَوْجُودٍ يُعْرِفُ

العبد ههنا الإدخول لوقت فنبين ان الوجوب يثبت بدخول

الوقت وإن الوجوب ثابت على من لا يتناول الخطاب

كأننا ثم والمغمى عليه ولا وجوب قبل الوقت فكان ثابتاً بدخول

الوقت وبهذا ظهر ان الجزء الاول سبب للوجوب ثم بعد ذلك

طريقان أحدهما نقل السبيبة من الجزء الأول إلى الثاني إذا لم يؤد

فإن الجزء الأول ثم إلى الثالث والرابع إلى أن ينتهي إلى آخر الوقت

فَيَقْرَأُ الْوَجُوبُ حِينَئِذٍ وَيُعْتَبَرُ حَالُ الْعَبْدِ فِي ذَلِكَ الْخِزْمِ وَيُعْتَبَرُ صَفَةُ

في نسخة الامام باقر عليه السلام في كلامه على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحث
تعلق احکام شرعیہ
باسبابہا

[illegible][illegible]

القياس
 محكم الشرعية تتعطل
 عتفا فلا بد من علامة
 وبهذا الاعتبار اضيف
 وجوب الصلوة الوقت
 لا يتوخى قبل دخول
 وقت والخطاب مثبت
 للوجوب قبله وهذا
 منسوخة لا لوجود تعرق
 التوجوب يثبت بدخول
 من لا يتناول الخطاب
 الوقت فكان ثابتا بدخول
 سبب للوجوب ثم بعد ذلك
 الجزء الاول الى الثاني اذ لم يؤد
 ان ينتهي الى اخر الوقت
 بد في ذلك الجزء ويعتبر صفة

٩٩
 فصل في بيان وجوب الصلاة
 في كل وقت من الأوقات
 وأما في ذلك فإن الوجوب عليه
 العبد بها وجوب الحكم
 إلى الأسباب فبب
 أن الخطاب باداء الصلوة
 وأما يتوجب بعد دخول الو
 الأداء ومعرفة للعبد
 أد ثمن المبيع وأد نفقة الم
 هنا الإدخول الوقت فبب
 ولا ب الوجوب ثابت على
 الغم عليه ولا وجوب قبل
 أخذ أظهر أن الجزء الأول
 أحدهما نقل السببية من
 ثم إلى الثالث والرابع
 وجوبه عند ويعتبر حال الع

مع وجود
 بأسباب
 يعبر
 الأحكام
 بتدليل
 الوقت
 لوجوب
 كقولنا
 الغيد
 الوقت
 كالنا
 الوقت
 طريقان
 في الجزء
 فيتنقرا

ذلك الخرو وبیان اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صبيًا في اول
من المال المصنوع ١١ من المال المصنوع ١١

الوقت بالغافي لك الجزء او كان كافرا في اول الوقت مسليا

في ذلك الجزاء وكانت حايضا ونفسا في اول الوقت طاهرة

في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور حدوا الظلية

في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث حيزا ونيفاسا وجنون

مُسْتَوْعِبٌ أَوْ غَمَاءُ مَمْتَدٍّ فِي ذَلِكَ الْخِزْيُ اسْقَطَتْ عَنْهَا صَوْتَهُ وَتَوَلَّى

كل من سافر في أول الوقت مقيماً في آخره يصله أربعاً ولو كان مقيماً

فی اول الوقت مسافر فی آخره یصل رکعتین و بیان اعتبار صفة
المتصل ^{بما لا یدور} ^{انی قد ذکر فی قبله لا للیل ۱۲}

ذلك الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملا تقررت الوظيفة
 الآخر من الوقت
 للوقت الواحد

كاملة فلا يخرج عن العهدة بأدائها في الاوقات

المكروهة ومثاله فيما يقال إن آخر الوقت في الفجر كامل
لأننا لا نعبدك قط ^{بما} ^{نعم}

وَمَا يَصِيرُ الْوَقْتُ فَاسِدًا أَبْطُلُوعُ الشَّمْسِ فِي ذَلِكَ بَعْدَ خُرُوجِ

الوقت فينقرر الواجب بوصف الكمال فاذا طلع الشمس في

ثناء الصلاة بطل الفرض لأنه لا يمكن إتمام الصلاة إلا
 من طهر أس

بوصف النقصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصاً

بحث
تعلق الاحكام الشرعية
باسبابها

كما في صلاة العصر فإن آخر الوقت وقت جواز التمسك الوقت
عند فساد فقرت السببية بصفة القصص لهذا وجب
القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني أن
يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سببا لأعلى طريق الانتقال
فإن القول به قول بابطال السببية الثابتة بالشرح ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فإن الجزء الثاني إنما ثبت عين
ما أثبت الجزء الأول فكان هذا من باب تراؤف العلة وكثرة
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود
الشهر لتوجيه الخطاب عند شهود الشهر وضافة الصوم إليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكما
وباعتبار وجوب السجدة في باب الأداء وسبب
وجوب الحج البيت لأضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة
في العمر وعلى هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة يتوب ذلك
عن حجة الإسلام لوجود السبب وبه فارق أداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

الزكاة قبل وجود النصاب وهو المال الذي يملكه المسلم
الزكاة قبل وجود النصاب وهو المال الذي يملكه المسلم
الزكاة قبل وجود النصاب وهو المال الذي يملكه المسلم

في وقت الصلاة كما في صلاة العصر فإن آخر الوقت وقت جواز التمسك الوقت
عند فساد فقرت السببية بصفة القصص لهذا وجب
القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني أن
يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سببا لأعلى طريق الانتقال
فإن القول به قول بابطال السببية الثابتة بالشرح ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فإن الجزء الثاني إنما ثبت عين
ما أثبت الجزء الأول فكان هذا من باب تراؤف العلة وكثرة
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود
الشهر لتوجيه الخطاب عند شهود الشهر وضافة الصوم إليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكما
وباعتبار وجوب السجدة في باب الأداء وسبب
وجوب الحج البيت لأضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة
في العمر وعلى هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة يتوب ذلك
عن حجة الإسلام لوجود السبب وبه فارق أداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

في وقت الصلاة كما في صلاة العصر فإن آخر الوقت وقت جواز التمسك الوقت
عند فساد فقرت السببية بصفة القصص لهذا وجب
القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني أن
يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سببا لأعلى طريق الانتقال
فإن القول به قول بابطال السببية الثابتة بالشرح ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فإن الجزء الثاني إنما ثبت عين
ما أثبت الجزء الأول فكان هذا من باب تراؤف العلة وكثرة
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود
الشهر لتوجيه الخطاب عند شهود الشهر وضافة الصوم إليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكما
وباعتبار وجوب السجدة في باب الأداء وسبب
وجوب الحج البيت لأضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة
في العمر وعلى هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة يتوب ذلك
عن حجة الإسلام لوجود السبب وبه فارق أداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

بحث
تعلق الأحكام الشرعية
بأسبابها

في وقت الصلاة كما في صلاة العصر فإن آخر الوقت وقت جواز التمسك الوقت
عند فساد فقرت السببية بصفة القصص لهذا وجب
القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني أن
يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سببا لأعلى طريق الانتقال
فإن القول به قول بابطال السببية الثابتة بالشرح ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فإن الجزء الثاني إنما ثبت عين
ما أثبت الجزء الأول فكان هذا من باب تراؤف العلة وكثرة
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود
الشهر لتوجيه الخطاب عند شهود الشهر وضافة الصوم إليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة أو حكما
وباعتبار وجوب السجدة في باب الأداء وسبب
وجوب الحج البيت لأضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة
في العمر وعلى هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة يتوب ذلك
عن حجة الإسلام لوجود السبب وبه فارق أداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

[illegible]

القياس

104

الأصل الرابع

هَذَا كُتِبَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ وَامْتِنَاعِ أَحْلَاءِ الشَّاهِدِينَ عَنِ الشَّهَادَةِ

وَرُدُّ شَرْطِ الْعَقْدِ وَمِثَالُ لَثَانِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَبِقَاءِ الْوَقْتِ

فحق صاحب العند ومثال الرأفة خيار الملوغ والعقود والرؤية

این علم از زوج کشف شده است

وعدم اللقاءه والاندمال في باب المحلات على هذا الأصل

وعدا عن اعتبار جوار حصيد لغلة الشريعة والاسمى

من لا يقول بجوار خصيص لعله فلما بع عند ثلاثة اقسام
وتعلم الحكم منها المانع ١٣

مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع

دوام الحكم واما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة وعلى

هذا كل ما جعله الفريق الأول مانعا لثبوت الحكم بجعله

الفريق الثاني مانعاً لتمام العلة وعلى هذا الأصل يدور الكلام

بين الفريقين فصا المأخوذ، الخ، هو التقدير ومفروضات

الشعوب من بلاد الحبش
يقال فرقت القاضى بنفقه بمصر ١٢١٢

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر

الشيخ ما ثبت لدينا في السبحة فيه وحله لزوم العمل

الحق

عن المقصود

وشرعاً

[illegible]

[illegible][illegible]

القياس

1.5

الأصل الرابع

بحث

بيان الرخصة لفتح
وشرعا

[illegible]

شك قوله
 وذلك اي بانه انما يشبه
 كون المضاف انفسه واما قوله
 لوجود القصاص من غير ان يكون
 القصاص اصلا الا بالقول فكانت
 القصاص اصلا الا بالقصاص و
 لان المضافات كانت على اتفاق
 اتفاق الامم على ان القصاص
 اتفاق الامم على ان القصاص
 كذا في الحديث في حال
 اجماع واما قوله في حال
 على ان كان ثابتا في حال
 في كل حكم من وجوبه في حال
 فكذلك في كل حكم من وجوبه
 ثم وقع الشك في الاول حال
 كونه الفقه في الاول حال
 ثم وقع الشك في الاول حال
 وجوب اجماع في الاول حال

[illegible][illegible][illegible]

بعدم الحضيض عدم الاستحاضة فاحتمل الأمر من جمعا فلو حكمنا بنقض
 العادة لزنا العمل بلا دليل كذلك إذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة
 فيحضيها عشرة لياليم لأن ما دون العشرة يحتمل الحضيض والاستحاضة
 فلو حكمنا بأن تفاع الحضيض أو ما العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة
 لقيام الدليل على أن الحضيض لا يزيد على العشرة ومن الدليل على أن دليل
 فيه لا حجة للدفع دون الإلزام مسألة المفقود فإنه لا يستحق
 غيره ميراثه ولو مات من أقارب حال فقد لا يرث هو ومنه فاندفع
 استحقاق الغير بلا دليل ولو ثبت له الاستحقاق بلا دليل فإن قيل
 قد روي عن ابن حنيفة أنه قال لا خمس في العنبر لأن الأثر لم يرد
 به وهو التمسك بعدم الدليل قلنا إنما ذكر ذلك في بيان غيره
 فإنه لم يقل بالخمس في العنبر ولهذا روي أن محمدا سأل عن الخمس
 في العنبر فقال ما بال العنبر لا خمس فيه قال لأنه كالسهم
 فقال فما بال السهم لا خمس فيه قال لأنه كالماء ولا خمس فيه
 والله تعالى أعلم بالصواب

تم أصول الشاشي مع أحسن الحواشي

الزبدية في هذا الباب...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

بحثان العنبر لا خمس فيه عند ابن حنيفة

الزبدية في هذا الباب...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...
 في بيان عدمه...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله واصحابهم
 اجمعين أما بعد فيقول احقر عباد الله الرب رحمة رضاه **مجل عزرة الله** اللكنى
 الفرنگى **مجل** ستر الله ذنوبه الخفى والمجل ابن الفاضل اللودعى والعالم اليلعى **مجل** الحق **مجل** الحق **مجل** الحق
 المولوى **مجل** عظمة الله ادام الله ظلّه ان سعادة الدنيا والدين بالصيرة على الحق واليقين
 والتدبر فى المال والتزبين بالأعمال وهى لا تحصل إلا بالنفقة فى الدين والتمق فى محال الحق
 اليقين وهذا الوادى سلوكه مبادئ منها الفقه والأصول ولما كان من اجل العلوم وتد
 وادقها سلب بعد علم التوحيد والصفات فصنف فيه السابقون كتب الطيفة والمتأخرون زبرا انيقة
 افهام الاذكياء عاجزة عن درك معانيها وعقول العلماء قاصرة عن فهم معانيها وكان بعضها
 اطول طولا مخالفا فى فهم المقاصد وبعضها اقصر قصرا لا يفهم منها الطالب منها **مجل** الخسائر للبرور
 باصول **مجل** الشاشى **مجل** الطمطم والجهر المقام مولانا نظام الملة والدين الشاشى كان سن
 المصنف عند تصنيفه خمسين سنة فسماه به ولم يكن مطبوعا ولا موجزا فخلا وكان حاويا على الطالب
 الغالية والهمات العالية فوائد لطيفة وفوائد شريفة واختلافات الفريقين (المخفية و
 الشافعية) المذكورة فيها باكمل درجة واتم تفصيل ذكره فى بعض المقامات اختلافات المخبئية
 والمالكية الا ان المصنف قاصد ومتوجه الى الاولين ومن ثم كان المتقدمون يطالعون وحرر عليه كثير
 منهم حواشى مستقلة الا انها لم ينطبع الى الان والحواشى المطبوعة كانت مأخوذا منها اخذ غير مفيد ومفيد
 غلط وكان داخل فى درس كثير من المدارس الى ان الطلاب كانوا شاكين له لكثرة اغلاطه وكون الحواشى
 المطبوعة غير مفيدة ومن ثم توجه الى تحشيه المولوى فيض الحسن الكنگوهى اظهر انه حاشية مستقلة
 له وسماه بعمدة الحواشى الا انه ليس بحاشية مستقلة بل فيه سرقة كثيرة حيث ذكر فيه عبارات الكتب
 الاخرى به ونذكر اسمائهم والاشارة الى انه ليس منه الا قليلا ولهذا توجه الى تحشيه واستاذى مجمع الفضل
 والكمال مرجع ارباب الفضل محسود الاقران اعلم علماء الزمان ذو الجود والجاه مولانا **مجل** حفظ
مجل بركة الله سلمه الله وابقاه وكان عند التحشية عند كتب نفيسة منها شرح المحاسنى وشرح المسم
 واربعة شرح لاصول فخر الاسلام البردوى وشرح المنار واكثر كتب الاصول والحسن التلخيص واختصاصه باحسن
 الحواشى هذه اتوجه حافظ كلام الله الصمد المولى **مجل** عبد الاحد حفظه الله عن شر كل حاسد لاحد احسبها
 مطبعا المجتبأى الكاشفة فى بلدة دهلى فلم يرجع من اهل المطابع والتجار ان لا يقصد والطبع هذه الحاشية فان حقوق
 الطبع محفوظة والا فيض انفسهم كثيرا عرض ما ارادوا من النفع القليل وما علينا الا البلاغ المبين